

1 مايو 2025

مراجعة هيئة التأمين لتقارير التسعير الإكتوارية لعام 2024م

تعد سنة 2024م السنة الرابعة على التوالي التي تقدم فيها شركات التأمين تقارير إكتوارية استنادًا إلى المتطلبات الواردة في ضوابط الأعمال الإكتوارية المتعلقة بالتأمين الصادر في مارس 2020م، حيث تهدف هذه الضوابط بصفة أساسية إلى تعزيز دور ومسؤوليات الإكتواريين في قطاع التأمين، لدعم إدارة شركات التأمين في اتخاذ قرارات إدارية مدروسة وتقديم الدعم الفني اللازم لأعمال الشركة بالتزامن مع استمرار تطور قطاع التأمين في المملكة.

تلزم الضوابط المذكورة أعلاه الإكتواري المعين لشركة التأمين و/أو إعادة التأمين (الإكتواري المعين) بعمل تسعير فني للمخاطر بشكل سنوي على الأقل، ورفع المخرجات للإدارة العليا ومجلس إدارة الشركة ولهيئة التأمين (الهيئة) لفروع التأمين الصحي وتأمين المركبات وتأمين الحماية والادخار وقد تطلب الهيئة أو إدارة الشركة من الإكتواري المعين عمل تسعير لفروع التأمين الأخرى.

وبناءً على مدى ملائمة الفرضيات المستخدمة، وعدد عوامل التسعير المأخوذة بالاعتبار والمخصصات الموضوعة للتغييرات التشريعية، ومعامل المصادقية المحدد لسجل المطالبات السابقة، فإن الوضع التنافسي لشركة التأمين يعتمد وبشكل جوهري على توصيات الإكتواري المعين.

علاوة على ذلك، تتيح الضوابط لإدارة الشركة بيع المنتجات بخلاف السعر الفني الموصى به من قبل الإكتواري المعين مع توفر آلية واضحة لحوكمتها من خلال الآتي: أ) مصفوفة صلاحيات الاكتتاب التي توضح الحد الأعلى للاختلاف عن السعر الفني لكل دور، ب) إلزام المكتب بتوثيق الأساس المنطقي للاختلاف سعر البيع عن السعر الفني، ج) رفع تقارير دورية من الإكتواري المعين لمجلس الإدارة حول الأثر المالي المتوقع الناتج عن اختلاف سعر البيع عن السعر الفني والخاص بالوثائق المكتتبة خلال الفترة.

يتضمن هذا المستند ملاحظات الهيئة الناتجة عن مراجعتها لتقارير التسعير الاكتوارية وتقارير كفاية التسعير بجانب التوقعات حيال ذلك وهي على النحو التالي:

1. تقرير التسعير الاكتواري للتأمين الصحي (من صفحة 3 إلى 14)
 2. تقرير التسعير الاكتواري لتأمين المركبات (من صفحة 15 إلى 26)
 3. تقرير التسعير الاكتواري لتأمين الحماية والادخار (من صفحة 27 إلى 35)
 4. تقرير كفاية تسعير التأمين الصحي وتأمين المركبات (من صفحة 36 إلى 42)
- وتؤكد الهيئة على شركات التأمين بذل العناية اللازمة والحرص على أخذ جميع هذه الملاحظات والتوصيات بالاعتبار وعقد مناقشات داخلية على مستوى مجلس الإدارة والإدارات ذات الصلة لاتخاذ الإجراءات المناسبة.
- وعلى نحو مشابه لمراجعة العام الماضي، يرافق هذا الملف ملف منفصل يتضمن ملخص توقعات الهيئة المتعلقة بالتسعير الاكتواري.

1- تقارير التسعير الإكتوارية - التأمين الصحي

1-1 عوامل التسعير

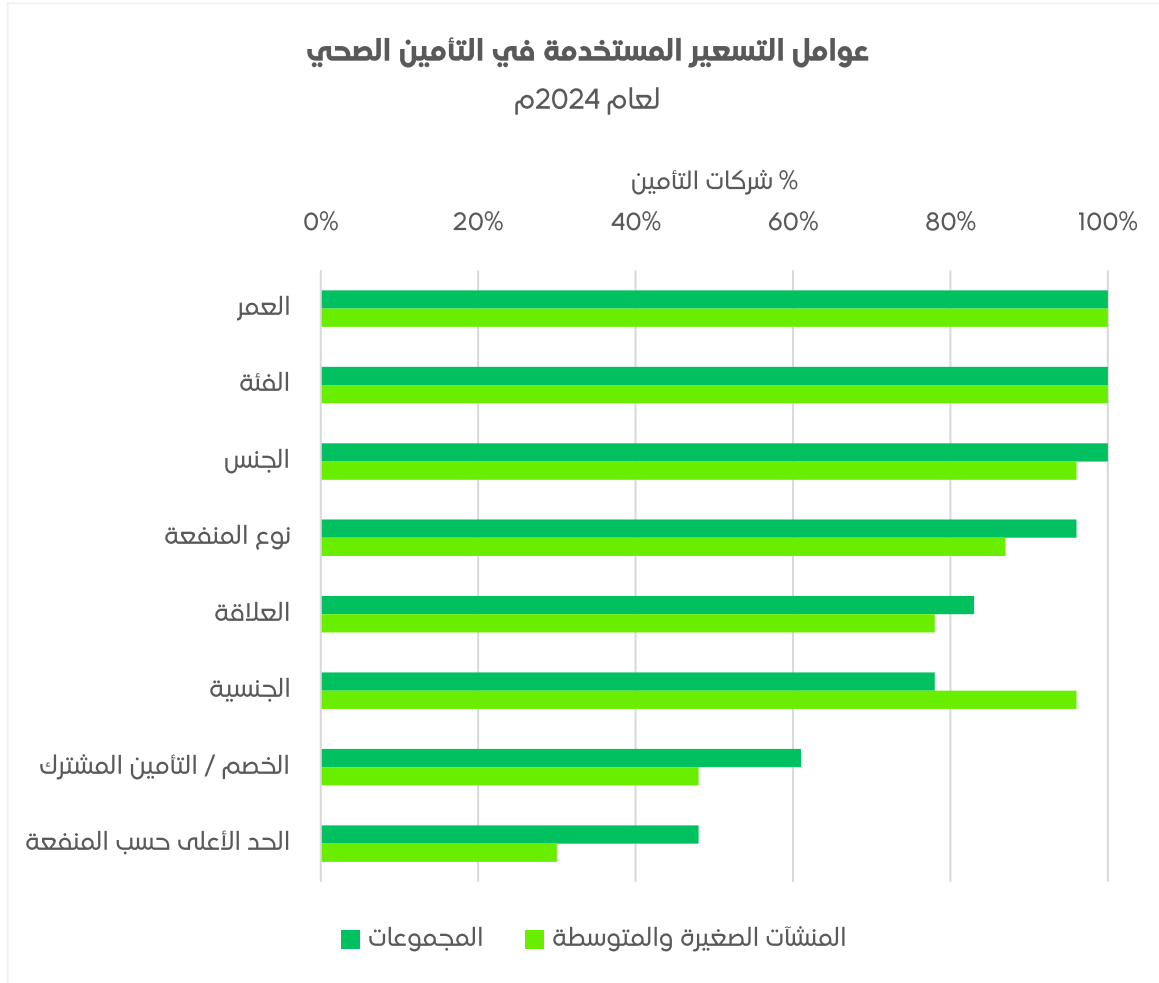
تشجع الهيئة الإكتواري المعين على الاستمرار في البحث عن عوامل جديدة تساهم في تطوير وتحسين دقة التسعير في قطاع التأمين بالمملكة، ويوضح الرسم البياني أدناه نطاق عدد عوامل التسعير المستخدمة من قبل شركات التأمين لتسعير وثائق التأمين الصحي لعام 2024م، مصنفة حسب نوع المنتج.



يلاحظ وجود تباين كبير بين شركات التأمين فيما يتعلق بعوامل التسعير المستخدمة لجميع منتجات التأمين الصحي، وبالنسبة للشركات التي تقع في الحد الأدنى من هذا النطاق، فإن ذلك قد يؤثر بشكل جوهري على ربحية الشركة، ووضعها التنافسي، وربحية أعمالها؛ وذلك بسبب عدم دقة التسعير مقارنة بشركات التأمين المنافسة. وبالتالي، يصبح من الضروري أن تولي هذه الشركات اهتمامًا خاصًا لتحسين أسس التسعير كأولوية لضمان الحفاظ على قدرتها التنافسية وتحقيق أعمال مربحة.

2-1 مدى استخدام عوامل التسعير

يتمثل الدور الأساسي للإكتواريين المتخصصين في التسعير بالسعي المستمر لتحسين نماذج التسعير من خلال التحقق من عوامل التسعير ذات الأهمية التي تؤثر على هذه نماذج. ويعد التعاون المستمر بين الإكتواريين وإدارة الاكتتاب وإدارة المطالبات في شركة التأمين أمراً بالغ الأهمية في تحديد أي عوامل تسعير جديدة. يُوضح الرسم البياني أدناه عوامل التسعير الشائعة التي تستخدمها شركات التأمين في نماذج التسعير الخاصة بها لتسعير التأمين الصحي. ونظراً للطبيعة السرية لعوامل التسعير الأقل استخداماً، يقتصر الرسم البياني على إظهار عوامل التسعير التي تستخدمها 30% على الأقل من شركات التأمين، وما لا يقل عن ثلاثة من الإكتواريين المعيّنين.



تتوقع الهيئة من شركات التأمين والإكتواريين المعيّنين الذين مازالوا لا يستخدمون عوامل التسعير الشائعة المذكورة أعلاه في نماذج التسعير الخاصة بهم، أن يدرسوا بجدية فيما إذا كان يجب تضمين وتطبيق تلك العوامل في نماذج التسعير المستقبلية، مع توفير بيانات موثوقة لهذا الغرض.

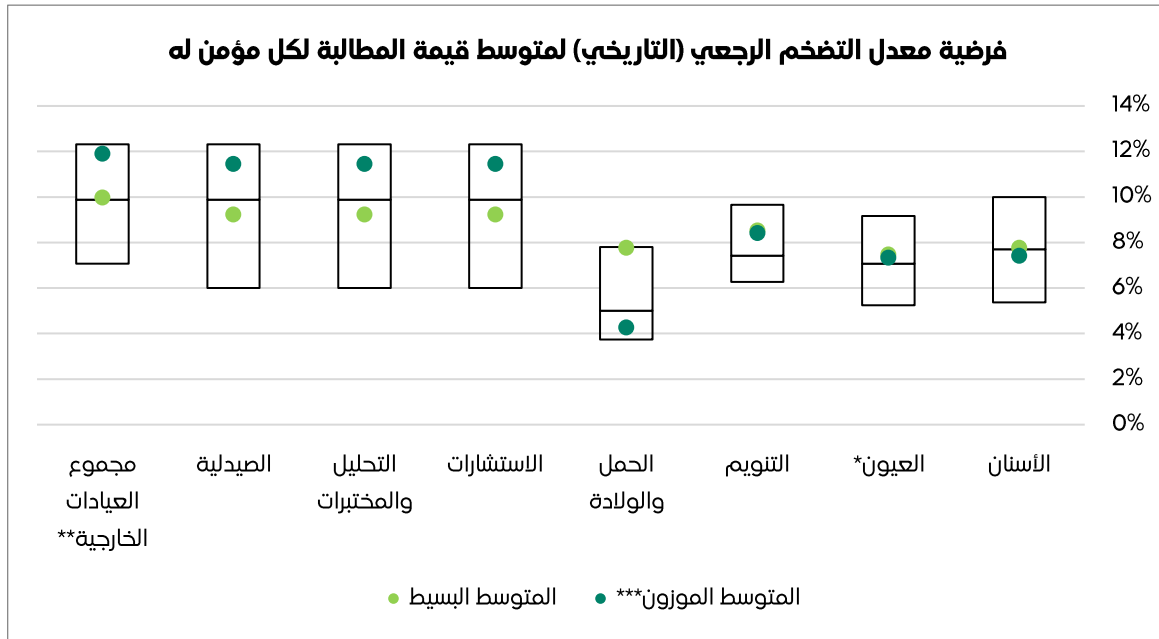
بالإضافة إلى إمكانية وجود تباين في طريقة احتساب بعض المتغيرات بين شركات التأمين (مثل الحد الأعلى حسب نوع المنفعة) وكما سيقوم الفريق الإكتواري في الهيئة بالتعاون مع الإكتواريين المعيّنين لتحقيق الاتساق في إعداد التقارير في هذا المجال.

3-1-1 فرضيات معدل التضخم

يعد استخدام الفرضيات المناسبة لمعدل التضخم ذا أهمية عالية. ويوجد نوعين من معدلات التضخم، هما التضخم الرجعي (التاريخي) والتضخم المستقبلي ويقوم الإكتواري المعين بتقدير كل منهما، إلا أن استخدام فرضيات غير دقيقة لأي من معدلات التضخم المذكورة أعلاه، قد يؤثر على دقة السعر الفني الذي يحتسبه الإكتواري المعين.

1-3-1-1 فرضية معدل التضخم الرجعي (التاريخي)

يستخدم معدل التضخم الرجعي (التاريخي) لاحتساب تكلفة المطالبات التاريخية لمستوى السعر الحالي. ويوضح الرسم البياني أدناه نطاق فرضية معدل التضخم الرجعي المستخدمة من قبل الإكتواري المعين لكل منفعة.



* تم استثناء شركتي تأمين من إحصائيات فرضية معدل التضخم الرجعي (التاريخي)، نظرًا لانخفاض حجم مطالبتهما، مما أدى إلى ظهور قيم تضخم سلبية.

** لا تميز بعض الشركات بين فرضية التضخم في العيادات الخارجية حسب نوع المنفعة، وتستخدم بدلاً من ذلك فرضية واحدة لمنفعة العيادات الخارجية.

*** القيم المتوسطة المرجحة المعروضة في الرسم البياني تم احتسابها باستخدام إجمالي الأقساط المكتتبة للفترة من عام 2021 حتى الربع الأول من عام 2024 كعامل ترجيح.

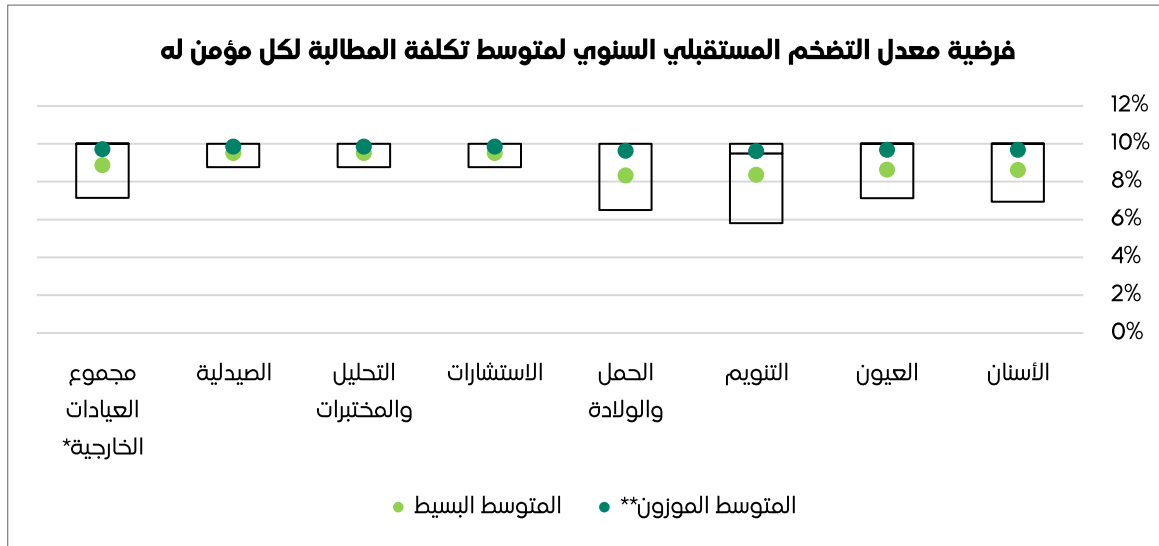
يُلاحظ من الرسم البياني أعلاه أن النطاق الربيعي أوسع لتلك القيم الخاصة بمنافع العيادات الخارجية مقارنة بأنواع المنافع الأخرى؛ ما يعكس تباينًا كبيرًا في فرضيات شركات التأمين قد يترتب عليه تأثير جوهري محتمل على الأسعار الفنية لمنافع العيادات الخارجية. وفيما يتعلق بفرضيات التضخم 'المتوسط'، تظهر قيم منافع عيادات الخارجية أعلى من منافع الأخرى، سواء على أساس المتوسط البسيط أو المتوسط الموزون.

وفيما يتعلق بالمقارنة بين فرضيات التضخم بناءً على أساس المتوسط البسيط والمتوسط الموزون، يمكن ملاحظة أن فرضيات التضخم منخفضة لمنافع العيادات الخارجية على أساس المتوسط البسيط مقارنة بالمتوسط الموزون؛ ما يشير إلى أن شركات التأمين الصحي الكبيرة أكثر عرضة لتضخم تكلفة المطالبات مقارنة بشركات التأمين الصغيرة. وقد يتعارض ذلك مع توقعات الهيئة في هذا الخصوص، إذ من المفترض أن تكون شركات التأمين الكبيرة قادرة على التحكم في تضخم الأسعار مقارنة بشركات التأمين الصغيرة.

علاوة على ذلك، لوحظ أن المتوسط الموزون يعتبر أقل من المتوسط البسيط في فرضية معدل التضخم لمنفعة الحمل والولادة، على عكس العام الماضي عندما كانت القيمتان متقاربتان.

1-3-2 فرضية معدل التضخم المستقبلي

تستخدم فرضية معدل التضخم المستقبلي لتعديل سعر القسط من وقت احتسابه لوقت تقديم المنفعة. ويوضح الرسم البياني أدناه نطاق فرضية معدل التضخم المستقبلي المستخدمة من قبل الإكتواري المعين لكل منفعة.



* لا تميز بعض الشركات بين فرضية معدل التضخم في العيادات الخارجية حسب نوع المنفعة، وتستخدم بدلا من ذلك فرضية واحدة لمنفعة العيادات الخارجية.

** تم احتساب القيم المتوسطة المرجحة المعروضة في الرسم البياني باستخدام إجمالي الأقساط المكتتبة لعام 2023 كعامل ترجيح.

يمكن ملاحظة من الرسم البياني أعلاه، أنه على عكس ما لوحظ في معدل التضخم الرجعي، فإن القيم المتوسطة بين أنواع المنافع تقع ضمن نطاق ضيق نسبيًا، لا سيما بالنسبة للمتوسط الموزون لفرضيات معدل التضخم. وعلاوة على ذلك، لوحظ أن النطاق الربحي أضيق لمنافع العيادات الخارجية مقارنة بما تم ملاحظته في فرضيات معدل التضخم الرجعي.

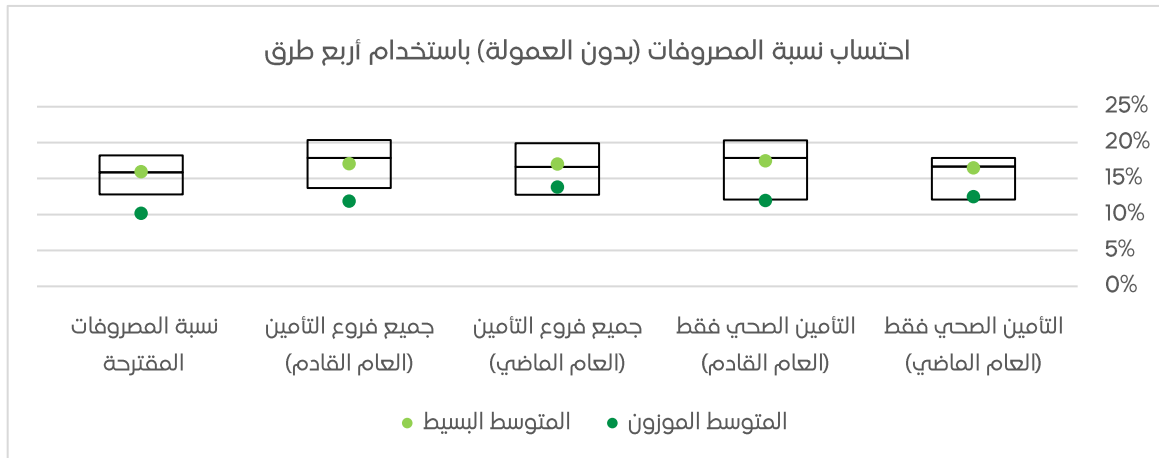
بالإضافة إلى ذلك، فإن قيم المتوسط البسيط لمعدلات التضخم لجميع أنواع المنافع تكون بشكل مستمر أقل من قيم المتوسط الموزون، وهو ما يمثل اختلافا ملحوظا عن الاتجاهات التي لوحظت في فرضيات معدل التضخم الرجعي للمنافع الأخرى غير منافع عيادات الخارجية. وعلاوة على ذلك، تتماشى النسبة المئوية الخامسة والسبعين لفرضيات معدل التضخم المحتملة بشكل عام عبر جميع أنواع المنافع.

تشير هذه التباينات بين فرضيات معدل التضخم المستقبلية والرجعية إلى أن العديد من الإكتواريين المعينين يعتقدون أن البيانات التاريخية لا تعكس بالضرورة المستقبل، وهو حكم من المتوقع أن يتم دعمه بمبررات كافية.

4-1 نسبة المصروفات الموصى بها

بناءً على التوجيهات التنظيمية الحالية، يتعين على الإكتواري المعين احتساب نسبة المصروفات باستخدام أربع طرق مختلفة، ومن ثم يقوم بناءً على تقديره المهني، بالتوصية بالنسبة التي ينبغي استخدامها في التسعير الفني. وتتضمن هذه النسبة المقترحة كلا من المصروفات المنسوبة والمصروفات غير المنسوبة.

يوضح الرسم البياني أدناه نتائج احتساب النسب بالطرق الأربعة والنسبة الموصى باستخدامها من قبل الإكتواري المعين في احتساب السعر الفني.



تم احتساب القيم المتوسطة المرجحة المعروضة في الرسم البياني باستخدام إجمالي الأقساط المكتتبة لعام 2023 كعامل ترجيح.

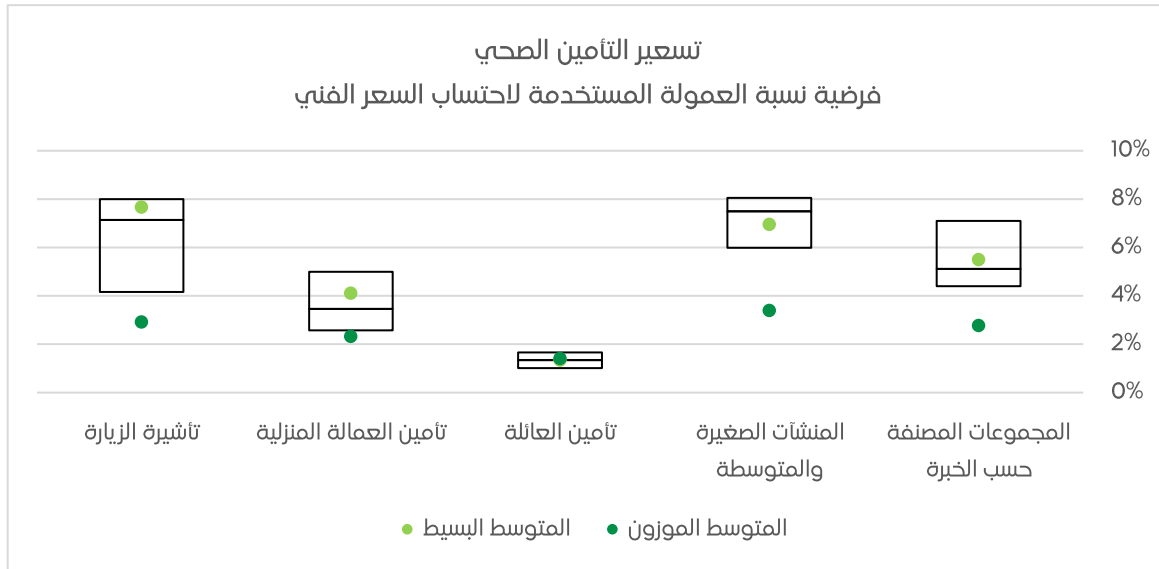
يلاحظ أن متوسط المصروفات الموزونة لعام 2025م أقل من نسبة المصروفات في العام الماضي، بينما يُتوقع أن يكون المتوسط البسيط مماثل للقيم السابقة، والذي يشير إلى التوقعات الإيجابية في خطة العمل لدى شركات التأمين الصحي الكبرى. ونلاحظ أننا قد أبدينا ملاحظة مشابهة في العام الماضي، إلا أن نتائج هذا العام أظهرت أن شركات التأمين تمكنت بنجاح من تحقيق انخفاض في نسب المصروفات.

تتوافق نسبة المصروفات الموصى بها على أساس المتوسط البسيط إلى حد كبير مع نسبة المصروفات على ذات الأساس في العام الماضي. ومن ناحية أخرى، من المثير للاهتمام أن نلاحظ متوسط المصروفات الموزونة أقل بصورة ملحوظة من النتائج المسجلة في جميع السيناريوهات الأربعة، مما يتطلب تبريرًا كافيًا ومتابعة دقيقة من الإكتواريين المعيّنين مستقبلاً، لا سيما بالنظر إلى الهوامش الربحية الضيقة في قطاع التأمين الصحي.

5-1 نسبة العمولة

عادة ما تتنافس شركات التأمين في تخفيض هامش الربحية؛ وذلك نظرًا لحجم الأقساط الكبير المرتبط بالتأمين الصحي الإلزامي في المملكة. وبالتالي، فإن القدرة على بيع الوثائق بنسبة عمولة منخفضة يمثل دورًا مهمًا في الحفاظ على جاذبية الأقساط لحملة الوثائق مع الاحتفاظ بهامش ربحية مقبول.

يوضح الرسم البياني أدناه النسبة الإضافية للعمولة المستخدمة من قبل الإكتواري المعين في التسعير لمختلف منتجات التأمين الصحي.



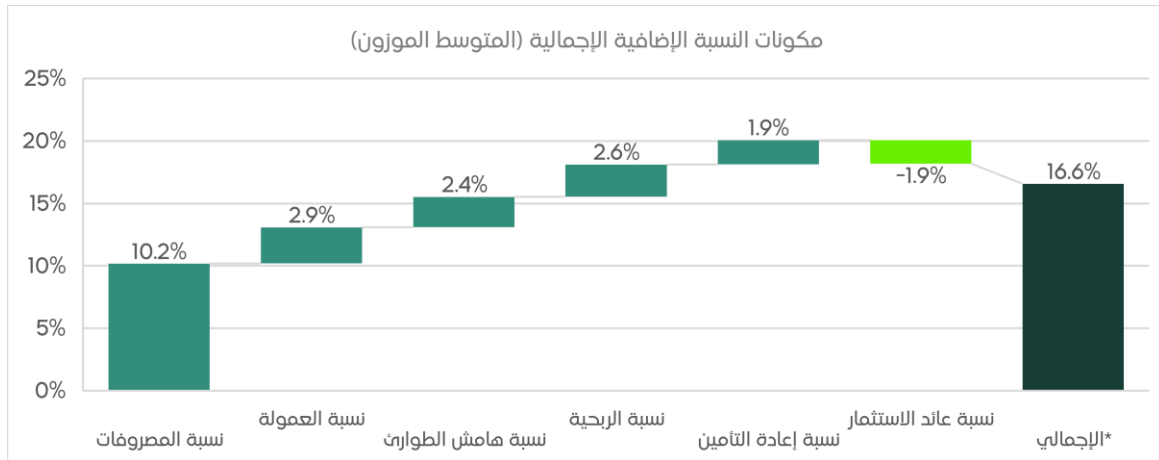
القيم المتوسطة المرجحة المعروضة في الرسم البياني تم احتسابها باستخدام إجمالي الأقساط المكتتبة للفترة من عام 2021 حتى الربع الأول من عام 2024 كعامل ترجيح.

يشير النطاق الربيعي لكل منتجات التأمين الصحي - باستثناء التأمين الصحي للعائلات - إلى أن بعض شركات التأمين لديها ميزة تنافسية أعلى، نظرًا لقدرتها على البيع بنسبة عمولة أقل مقارنةً بغيرها. ويوضح المتوسط الموزون لنسبة العمولة قدرة شركات التأمين ذات الحصة الأكبر على تحديد نسبة عمولة أقل مقارنةً بشركات التأمين ذات الحصة الأصغر وقد يعود ذلك إلى قوتها التفاوضية الأعلى أو اعتمادها على المبيعات المباشرة بشكل أكبر؛ وبالتالي قدرتها على خفض الأسعار وحصولها على الأفضلية في التنافسية.

يتضح أن على شركات التأمين ذات الحصة الأصغر العمل على طرق مبتكرة للتسويق والبيع، على سبيل المثال: استخدام التقنية التأمينية لخفض نسبة العمولة ورفع قدرتها على التنافس مع شركات التأمين ذات الحصة الأكبر، خصوصًا فيما يتعلق بوثائق المجموعات المصنفة حسب الخبرة.

6-1 مكونات النسبة الإضافية الإجمالية

يوضح الرسم البياني أدناه مكونات النسبة الإضافية الإجمالية الموزونة، التي تم تضمينها في القسط الفني النهائي.



* القيم المتوسطة المرجحة المعروضة في الرسم البياني تم احتسابها باستخدام إجمالي الأقساط المكتتبة للفترة من عام 2021 حتى الربع الأول من عام 2024 كعامل ترجيح.

** تم احتساب المتوسط المرجح لكل مكون بشكل مستقل، ولذلك قد لا يكون المجموع الكلي مساويًا لمجموع جميع المكونات كما هو موضح في الرسم البياني أعلاه.

كما هو متوقع، فإن أكبر مكون في إجمالي النسبة الإضافية هو نسبة المصروفات، في حين يوجد بعض التعويض من خلال نسبة العائدات الاستثمارية المتوقعة.

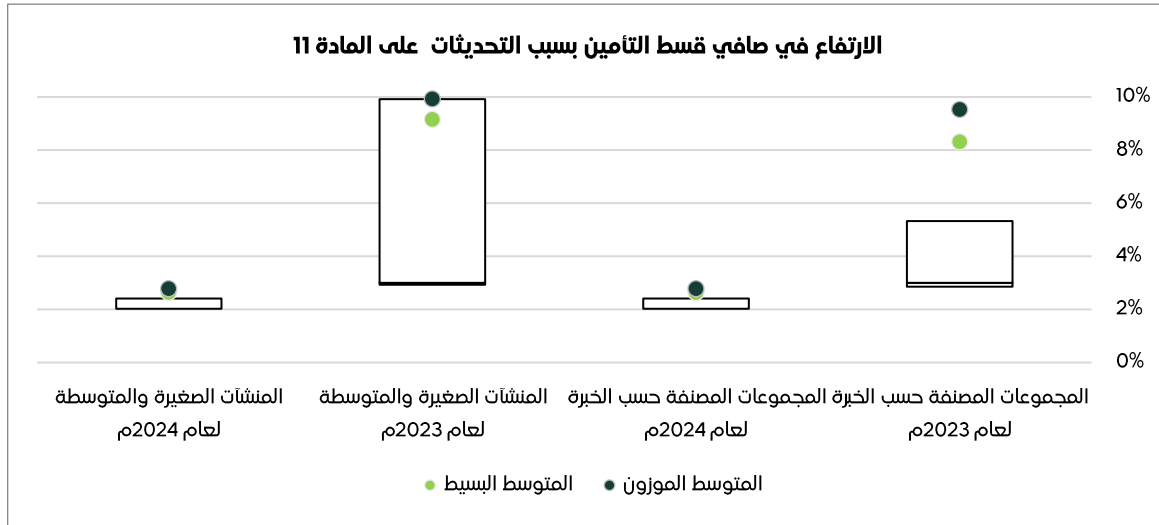
يلاحظ أن الرسم البياني أعلاه متأثر إلى حد كبير بشركات التأمين الصحي الكبرى، وقد تكون النسب الإضافية لدى شركات التأمين الأصغر مختلفة بشكل كبير عن ماهو موضح أعلاه، لا سيما فيما يتعلق بنسبة المصروفات. ويوفر هذا المقياس معيارًا مرجعيًا مهمًا للشركات الصغيرة، مما يساعدها على إدراك التحديات التنافسية التي تواجهها بشكل أفضل.

7-1 أثر التغيرات التشريعية على أسعار وثائق التأمين الصحي

7-1-1 أثر المادة 11 من نظام الضمان الصحي

تتيح المادة (11) من نظام الضمان الصحي لمقدمي الخدمات الصحية الحكومية طلب تعويض لتكلفة تقديم العلاج للأفراد حاملِي وثائق التأمين الصحي. وابتداءً من الربع الثاني من عام 2022م، حيث تمت مشاركة مسودة لتحديث قائمة المقابل المالي للحزم التشخيصية المتعلقة بالمادة (11) في القطاع، حيث أبدى القطاع بعض التحديات المتعلقة بأثر المقابل المالي لهذا التحديث على أقساط التأمين، كما عبرت بعض شركات التأمين عن مخاوفها بشأن ارتفاع مستوى الأسعار المحدثة. وحتى هذه اللحظة، لم يتم تنفيذ التحديثات المقترحة على قائمة المقابل المالي للحزم التشخيصية.

يوضح الرسم البياني أدناه الزيادة المتوقعة من قبل الإكتواري المعين على سعر القسط لعام 2024م مقارنة بسعر القسط لعام 2023م في حال تنفيذ التحديثات المقترحة على قائمة المقابل المالي للحزم التشخيصية بناءً على تعديل التشريع أعلاه.



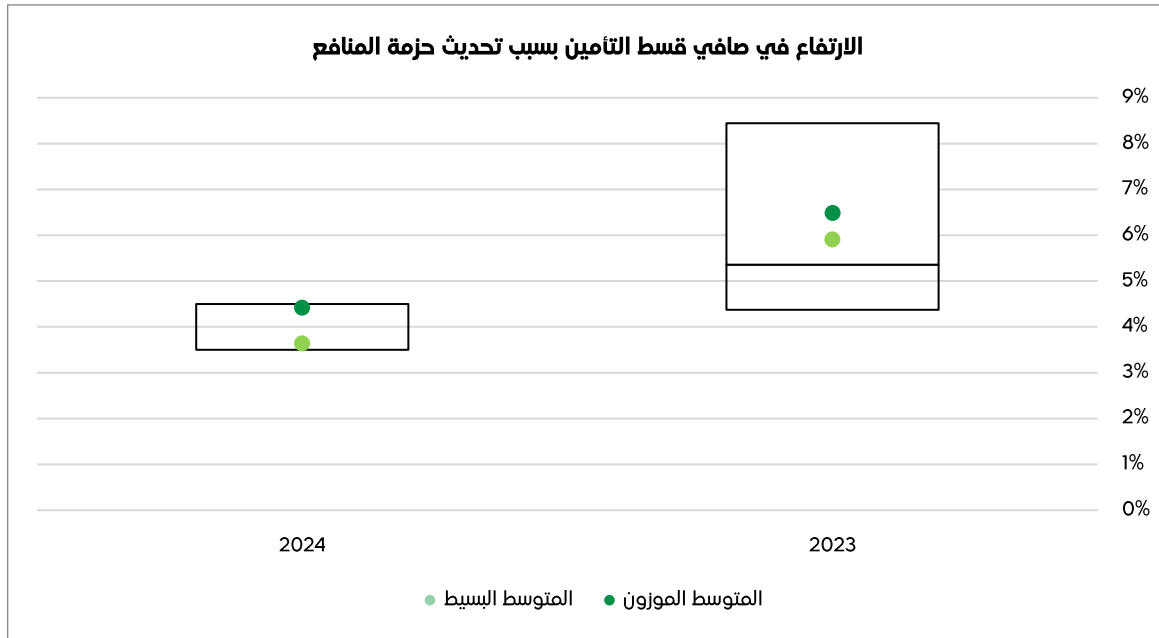
ومقارنةً بالعام الماضي، فقد انخفضت التقديرات المتوسطة وكذلك النطاقات الربيعية بشكل كبير لكل من قطاع المجموعات المصنفة حسب الخبرة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة (تسعير دفترية)؛ ما يشير إلى انخفاض عدم اليقين و/أو المدى الواسع في وجهات النظر بين شركات التأمين فيما يتعلق باحتمالية وتأثير هذه التغييرات المقترحة في المستقبل. ونتوقع من الإكتواريين المعيّنين متابعة التطورات التشريعية في هذا الصدد، وتعديل تسعيرهم الفني في الوقت المناسب.

نظراً لأن تعويضات الخدمات الصحية الحكومية أصبحت الآن جزءاً من بيانات التسعير، فمن الطبيعي أن تكون تقديرات تأثير التكلفة الإضافية المستقبلية أقل من تلك التي تم افتراضها في العام الماضي. ومع ذلك، من المتوقع أن يطرأ تغيير جوهري على هيكل التكلفة لدى شركات التأمين، وذلك نتيجة لاعتماد عدد متزايد من المرافق الصحية العامة لنموذج شركات إدارة دورة الإيرادات. وقد يؤدي هذا التحول إلى ارتفاع ملحوظ في مبالغ استرداد الخدمات الصحية الحكومية، مما يستدعي المتابعة المستمرة والتقييم الدوري لتأثير ذلك على نتائج التسعير والتوقعات المستقبلية. وهذا يؤكد أهمية متابعة شركات التأمين لهذه التطورات المستجدة عن كثب، وتعديل استراتيجيات التسعير الخاصة بها بشكل استباقي وفي الوقت المناسب.

2-7-1 تحديث حزمة منافع الوثيقة الموحدة للتأمين الصحي

أصدر مجلس الضمان الصحي تحديثاً على حزمة المنافع الموحدة والتي بدأ تطبيق جزء منها في أكتوبر 2022م، وحتى الآن، لم يتم تحديد الموعد النهائي لتطبيق الجزء المتبقي.

يوضح الرسم البياني أدناه الزيادة في الأسعار أو تكلفة العلاج كما قدرها الإكتواريين المعينين بناءً على التغيير التشريعي. والتي تعكس تقدير التكاليف التي لم تنعكس بشكل كامل في البيانات التاريخية، بالإضافة إلى تكلفة واحتمالية تنفيذ الجزء المتبقي من الحزمة، أو كليهما معاً.



القيم المتوسطة المرجحة المعروضة في الرسم البياني تم احتسابها باستخدام إجمالي الأقساط المكتتبة للفترة من عام 2021 حتى الربع الأول من عام 2024 كعامل ترجيح.

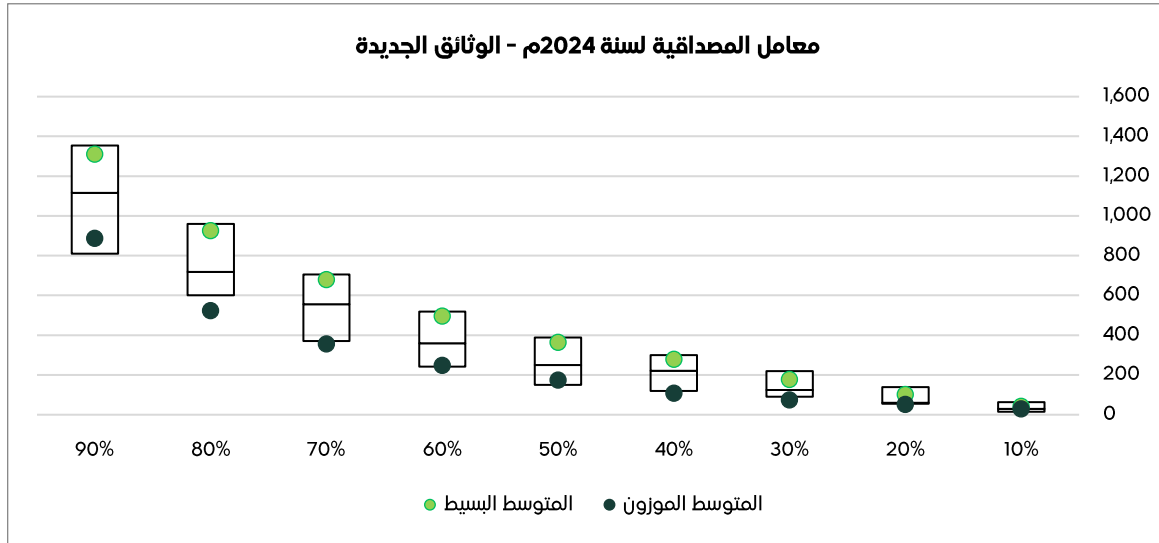
كما يتضح مما سبق، مقارنة بالعام الماضي، انخفاض كل من النطاق الربيعي والقيم المتوسطة بشكل كبير. ويُعزى ذلك إلى توافر بيانات المطالبات لأكثر من عام بعد التغيير المذكور في قاعدة

بيانات الشركة عندما تم إجراء عملية التسعير. وبالمثل، مع التطورات التشريعية الأخيرة، من الضروري أن يواصل الإكتواريون المُعينون مراقبة الخبرة الناشئة عن كُتب، وإجراء التعديلات اللازمة على التسعير الفني في الوقت المناسب.

8-1 معامـل المصداقية

في العلم الإكتواري، تساعد نظرية المصداقية الإكتواري على معرفة مدى الاعتماد على سجل المطالبات السابقة لحامل الوثيقة مقارنةً بسجل المطالبات السابقة لجميع المؤمن لهم. ويعد عدد المطالبات مقياسًا شائعًا لتحديد معامـل المصداقية، حيث تعطى المطالبات الخاصة بحامل الوثيقة معامـل مصداقية أعلى كلما ارتفع عدد المطالبات. كما يعد عدد المؤمن لهم مؤشرًا شائعًا للإكتواريون كبديل لعدد المطالبات.

ويوضح الرسم البياني أدناه معامـل المصداقية مقارنةً بعدد المؤمن لهم في الوثائق الجديدة والمستخدم كأساس من قبل الإكتواري المعين.



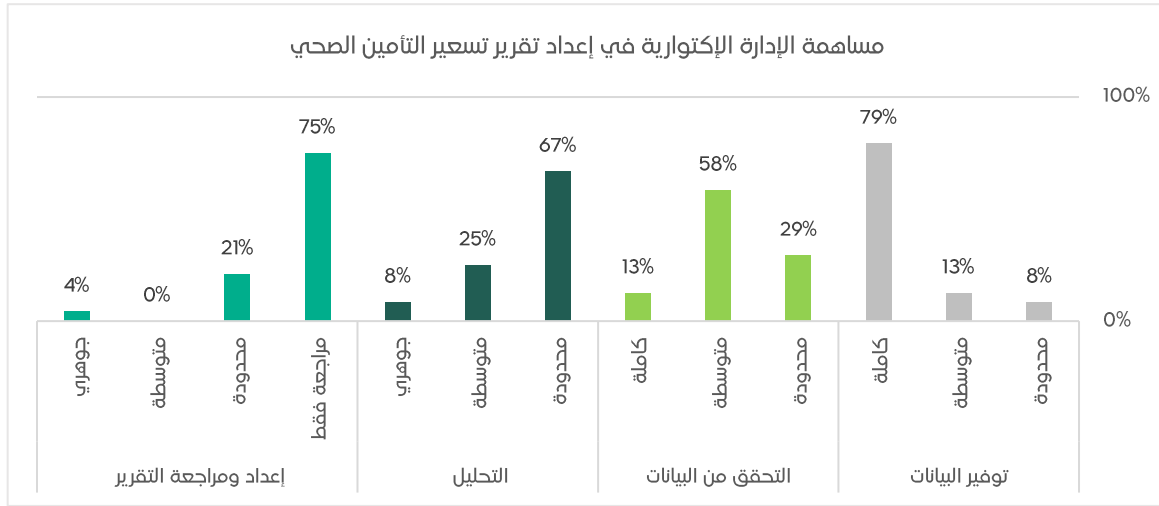
القيم المتوسطة المرجحة المعروضة في الرسم البياني تم احتسابها باستخدام إجمالي الأقساط المكتتبة للفترة من عام 2021 حتى الربع الأول من عام 2024 كعامل ترجيح.

يلاحظ أن القيم لكل من المتوسط البسيط والمتوسط الموزون لعدد المؤمن لهم متقاربة عند المستويات الأقل لمعامـل المصداقية، إلا أن الفرق بينهما يتزايد مع زيادة معامـل المصداقية -مثال: 1,310 مقارنة بـ 887 مستفيد عند معامـل المصداقية 90% كمتوسط بسيط ومتوسط موزون على التوالي-، والذي يشير إلى وجود تفاوت ملحوظ عند قيم المصداقية المرتفعة، كما تشير حقيقة أن المتوسط الموزون أقل من المتوسط البسيط عند قيم المصداقية الأعلى إلى وجود اعتمادية أكبر على المطالبات التاريخية من قبل شركات التأمين الأكبر مقارنةً بشركات التأمين الأصغر حجمًا.

وتوفر المراجع الإكتوارية إرشادات واضحة حول آلية تحديد معامل المصادقية المناسب للمطالبات التاريخية، والتي يدعمها رأي الإكتواري المعين. ومن الممكن أن يتسبب غياب الدقة الفنية في عدم كفاية الأقساط التأمينية أو الافتقار للقدرة التنافسية لدى شركة التأمين.

9-1 مساهمة الإدارة الإكتوارية

يوضح الرسم البياني أدناه مساهمة الإدارة الإكتوارية في شركات التأمين في كل مرحلة من المراحل الأربعة الرئيسية لإعداد تقرير تسعير التأمين الصحي، وهي: توفير البيانات والتحقق من البيانات والتحليل وإعداد ومراجعة التقارير.



يُوضح الرسم البياني مستويات المسؤولية والمساهمة المتفاوتة في كل مرحلة. أما بالنسبة لمرحلتَي توفير البيانات والتحقق منها، فإن غالبية الإدارات الإكتوارية الداخلية في شركات التأمين قد تولت المسؤولية بشكل كامل. في حين أنه يلاحظ محدودية مستوى المساهمة في مرحلة التحليل، على الرغم أننا نلاحظ أن ما يقارب ثلث الإدارات الإكتوارية الداخلية في شركات التأمين قد أدت دورًا كبيرًا في إعداد التحليل.

أما فيما يتعلق بمرحلة إعداد ومراجعة تقرير التسعير الإكتواري، اقتصر دور غالبية الإدارات الإكتوارية الداخلية على مراجعة التقرير الذي أعده الإكتواري المعين، بينما لوحظ أن أحد الإدارات الإكتوارية الداخلية تحملت مسؤولية كاملة في إعداد تقرير التسعير الصحي الإكتواري.

وبشكل عام، لا تزال الملاحظات المذكورة أعلاه لا تتماشى مع توقعات الهيئة، لا سيما أن جميع الإدارات الإكتوارية في الوقت الحالي أصبحت تحت إشراف إكتواري معتمد ومؤهل وحاصل على الزمالة في العلوم الإكتوارية من جمعية إكتوارية.

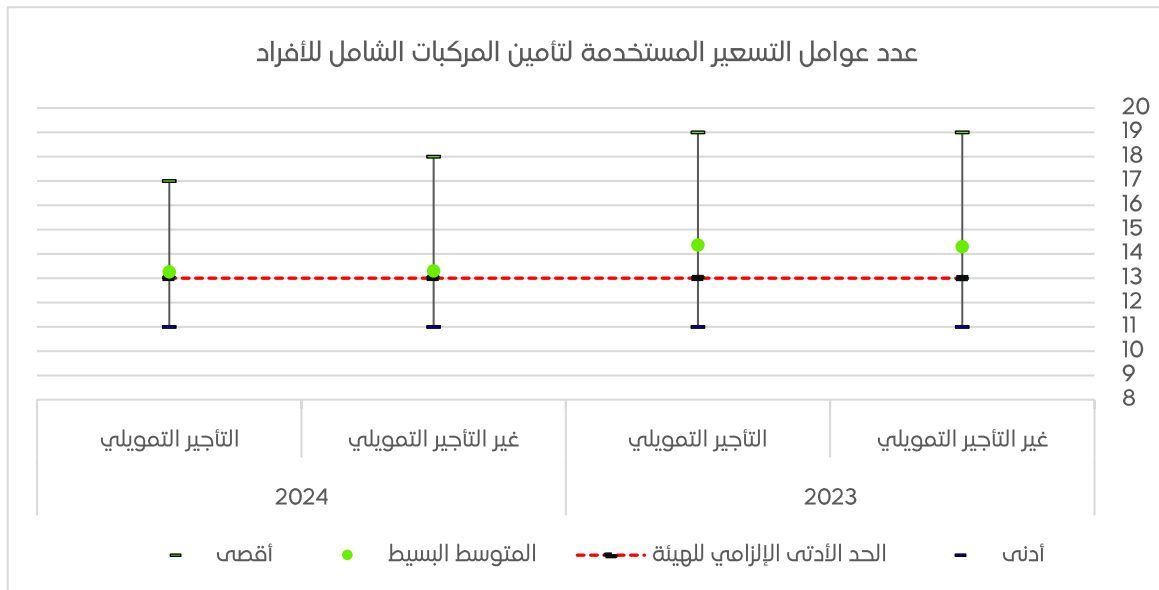
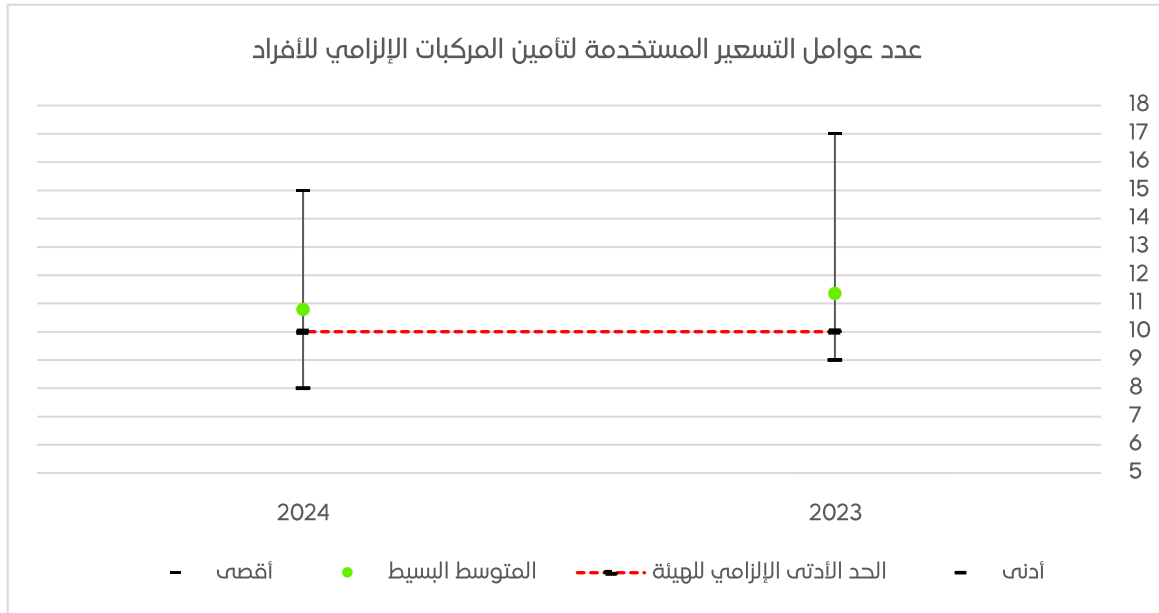
عليه، تتوقع الهيئة من الإدارة الإكتوارية في كل شركة تأمين أن تزيد مساهمتها بمرور الوقت في جميع مراحل إعداد التقرير، بحيث تعتبر المساهمة الإجمالية في إعداد التقارير ذات أهمية كبيرة. وعلى وجه الخصوص، تتوقع الهيئة أن ترى جميع الإدارات الإكتوارية الداخلية تلعب دوراً نشطاً في مرحلة التحليل، تليها زيادة في دورها في مرحلة إعداد ومراجعة تقرير التسعير الإكتواري. وترى الهيئة أن هذه المشاركة الفعالة تعد أداة أساسية للتطوير المهني للإدارات الإكتوارية الداخلية في شركات التأمين، وخاصة للإكتواريين العاملين ضمن تلك الإدارات.

أيضاً تتوقع الهيئة من إدارة الشركة توفير الموارد الكافية (البشرية والتقنية) للإدارة الإكتوارية الداخلية، بما يمكنها من القيام بدورها في إعداد التقرير المذكور أعلاه بفعالية.

2- تقارير التسعير الإكتواري - تأمين المركبات

1-2 عدد عوامل التسعير

يوضح الرسم البياني أدناه نطاق عدد عوامل التسعير التي يستخدمها الإكتواري المعين للوصول إلى الأسعار الفنية لوثائق تأمين المركبات الإلزامي والشامل في عام 2024م، ومقارنتها بتلك المُستخدمة في عام 2023م:



توضح الرسوم البيانية أعلاه وجود انخفاض في متوسط عدد عوامل التسعير المستخدمة لكل من وثائق التأمين الإلزامي والشامل مقارنة بالعام الماضي، وهو ما لا يتماشى مع توقعات الهيئة بشأن تعزيز تطور عوامل التسعير في قطاع التأمين. وتدرك الهيئة أن ذلك التغيير ناتج عن المراجعة والتدقيق اللذين أجرتهما العام الماضي، بالإضافة إلى الملاحظات والتوصيات التي قدمتها عند مراجعتها لتقارير التسعير الإكتوارية لعام 2024م، خاصة مع استمرار عدد من شركات التأمين في استخدام بعض عوامل التسعير دون تمييز بين الفئات المختلفة ضمن عامل التسعير المستخدم، حيث تكون جميع معدلات الزيادة مساوية لواحد. وبالتالي، ترى الهيئة أن الرسوم البيانية لهذا العام تعكس عدد من عوامل التسعير بدقة.

إلى جانب ذلك، يُلاحظ وجود حالات يقوم فيها الإكتواري المعين بتحديد عوامل تسعير دقيقة وموثوقة، ولكنه لا يحتسبها ضمن نموذج التسعير.

كما يُلاحظ الفرق بين المتوسط وأقصى قيمة لعدد عوامل التسعير المستخدمة كبير نسبيًا، مما يشير إلى أن بعض شركات التأمين تسعى للتميز عن المنافسين، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى وجود دقة أعلى في التسعير وبالتالي تحقيق ربحية أعلى للوثائق المُكتتبة.

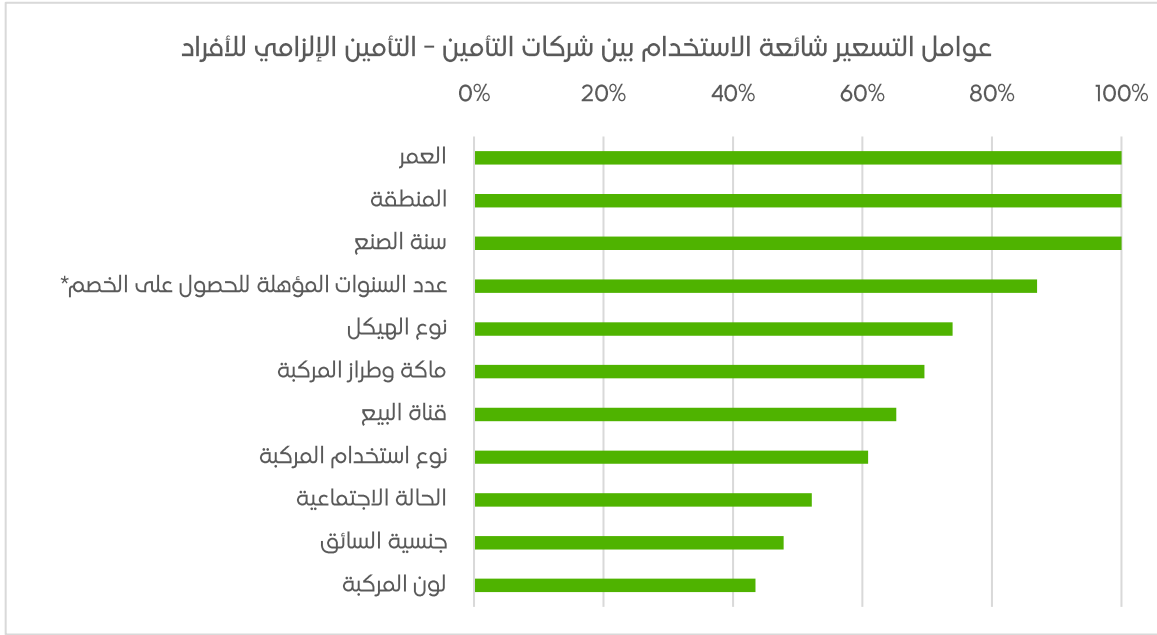
وعلى النقيض، يمكن أن تتعرض شركات التأمين الواقعة في أدنى النطاق لمخاطر التسعير غير الدقيق، مما قد يؤدي إلى نتائج سلبية لمحفظة تأمين المركبات الخاصة بها. بالإضافة إلى ذلك، يتضح أن هناك شركة واحدة على الأقل في كل منتج من منتجات تأمين المركبات تكافح لتلبية متطلبات الحد الأدنى لعدد عوامل التسعير التي حددتها الهيئة، مما قد يعرضها إلى وضع تنافسي أضعف وخطر عدم الامتثال لمتطلبات الهيئة.

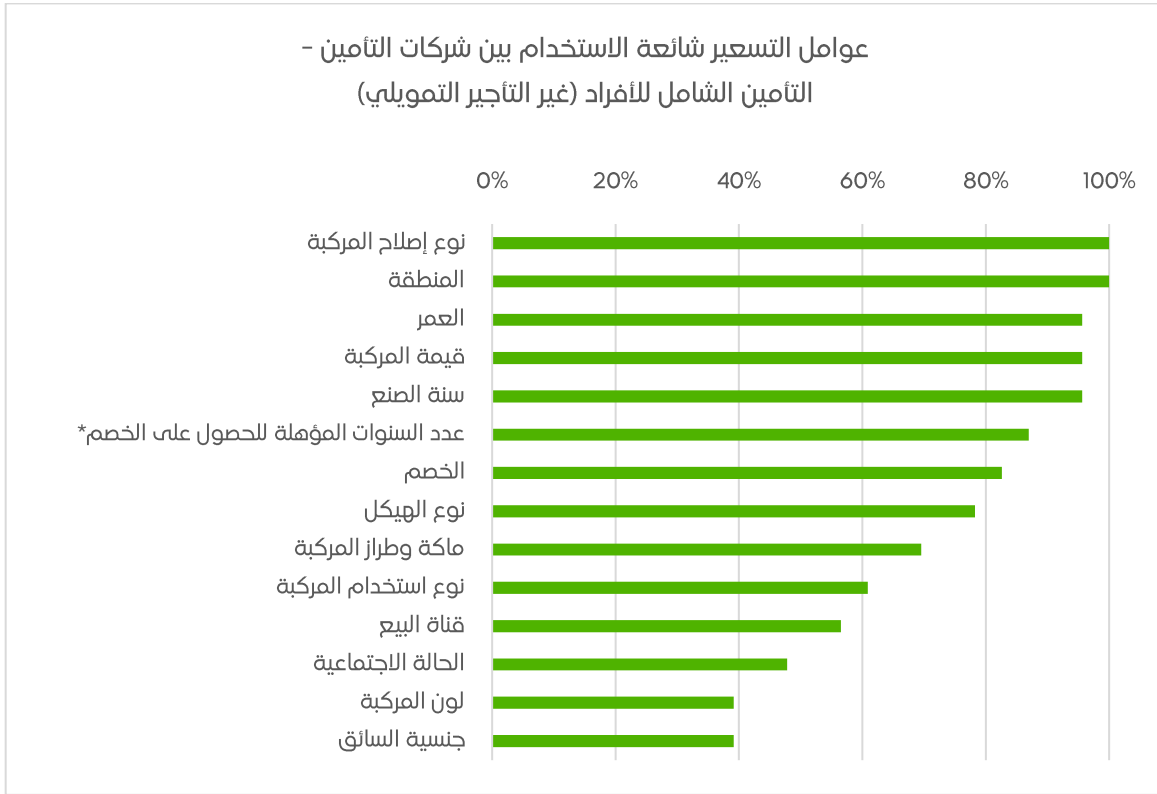
كون متوسط عدد عوامل التسعير التي تستخدمها شركات التأمين أعلى بقليل من الحد الأدنى المطلوب مع استمرار بعض الشركات في مواجهة صعوبة في تلبية هذه المتطلبات، لا يمكن اعتباره أمرًا مُرضيًا، خاصة أن الحد الأدنى المذكور أعلاه قد تم تحديده منذ عام 2019م.

تتوقع الهيئة من جميع شركات التأمين ألا تكتفي بالامتثال لمتطلبات الحد الأدنى من عوامل التسعير فحسب، بل أن تسعى إلى اعتماد عوامل تسعير أخرى تكون أعلى بكثير من الحد الأدنى الذي حددته الهيئة، وذلك من أجل تعزيز ميزتها التنافسية، وتطبيق استراتيجيات تسعير مبتكرة. كما تتوقع الهيئة أن تقوم إدارة شركة التأمين بتحديد عوامل التسعير الإضافية وتضمينها بشكل شامل حيث تشارك فيها جميع الإدارات ذات الصلة، بما في ذلك إدارة الاكتتاب وإدارة المطالبات وإدارة تقنية المعلومات والإدارة الإكتوارية، بالتعاون مع الإكتواريين المعيّنين. وأن يتم جمع البيانات لهذا الغرض بطريقة موثوقة و/أو الحصول عليها من مصادر موثوقة.

2-2 مدى استخدام عوامل التسعير

توضح الرسوم البيانية أدناه عوامل التسعير الشائعة التي تعتمد عليها شركات التأمين في نماذج التسعير الخاصة بها لتسعير تأمين المركبات الإلزامي وتأمين المركبات الشامل للأفراد (باستثناء التأجير التمويلي). ونظرًا للطبيعة السرية لعوامل التسعير الأقل استخدامًا، يقتصر الرسم البياني على إظهار عوامل التسعير التي تستخدمها 40% على الأقل من شركات التأمين، وما لا يقل عن ثلاثة من الإكتواريين المعيّنين على الأقل.



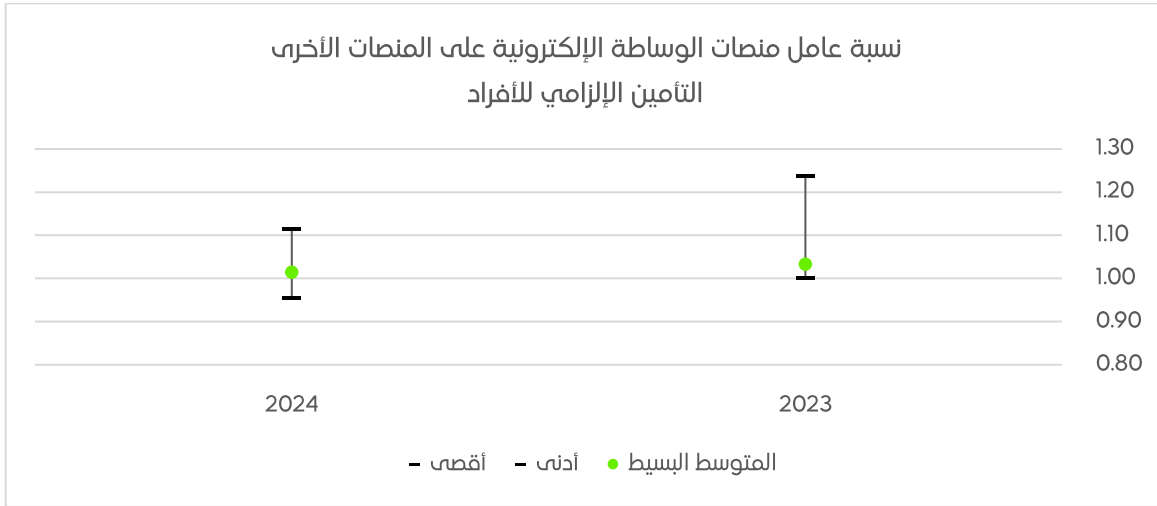


*الخصم: خصم عدم وجود مطالبات

تتوقع الهيئة من شركات التأمين والإكتواريين المعيّنين الذين لا يزالون يستخدمون عوامل التسعير الشائعة المذكورة أعلاه في نماذج التسعير الخاصة بهم، أن يدرسوا بجدية ما إذا كان يجب تضمين وتطبيق تلك العوامل في نماذج التسعير المستقبلية، مع توفير بيانات موثوقة لهذا الغرض.

3-2- التسعير حسب قناة البيع

توضح الرسوم البيانية أدناه معدل الزيادة الذي يستخدمه الإكتواري المعين من أجل توضيح الاختلاف بين منصات الوساطة الإلكترونية والمنصات الأخرى.

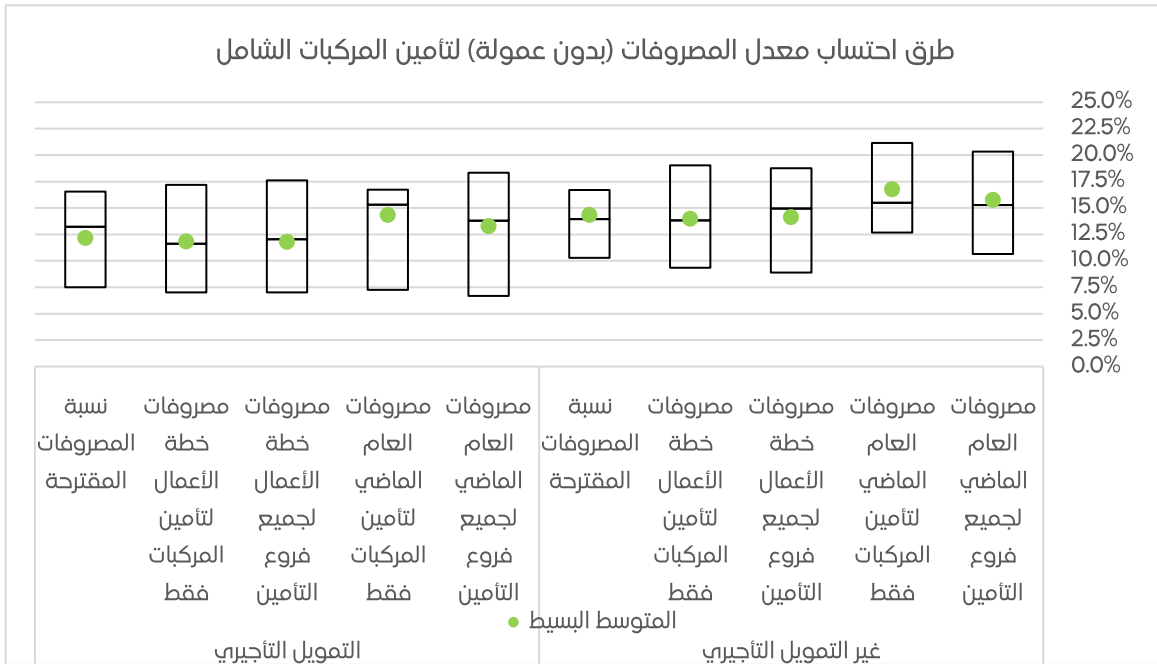
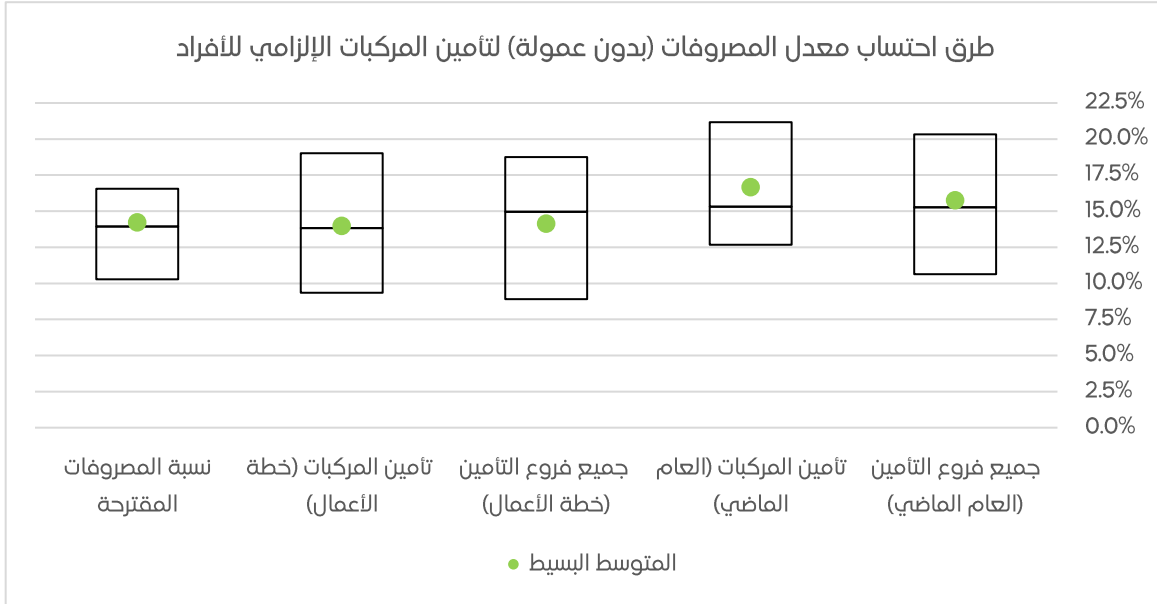


بالنسبة لتأمين المركبات الإلزامي، يمكن ملاحظة أن متوسط نسبة معدل الزيادة لا يزال مستقرًا مقارنة بالعام الماضي. ومع ذلك لوحظ تحول في نطاق القيم، حيث تقوم شركة تأمين واحدة على الأقل بتسعير وثائق التأمين عبر منصات الوساطة الإلكترونية بشكل أكثر تفضيلًا مقارنة بالمنصات الأخرى. أما بالنسبة لتأمين المركبات الشامل، فقد انخفض متوسط نسبة معدل الزيادة مقارنة بالعام الماضي، كما ضاق المدى الربيعي لنطاق القيم بشكل كبير. وعلى عكس العام الماضي، وبخلاف التأمين الإلزامي للأفراد، لم تقم أي شركة تأمين بالتسعير بشكل تفضيلي بين منصات الوساطة الإلكترونية والمنصات الأخرى.

4-2 نسبة المصروفات

لغرض تحديد نسبة المصروفات لتضمينها في معدلات الأقساط، يلتزم الإكتواري المعين بموجب تعليمات الهيئة بإجراء أربع طرق لاحتساب نسبة المصروفات واختيار النسبة المناسبة مع الأخذ في الاعتبار نتائج الطرق الأربعة. توضح الرسوم البيانية أدناه نتائج الطرق الأربعة المذكورة أعلاه

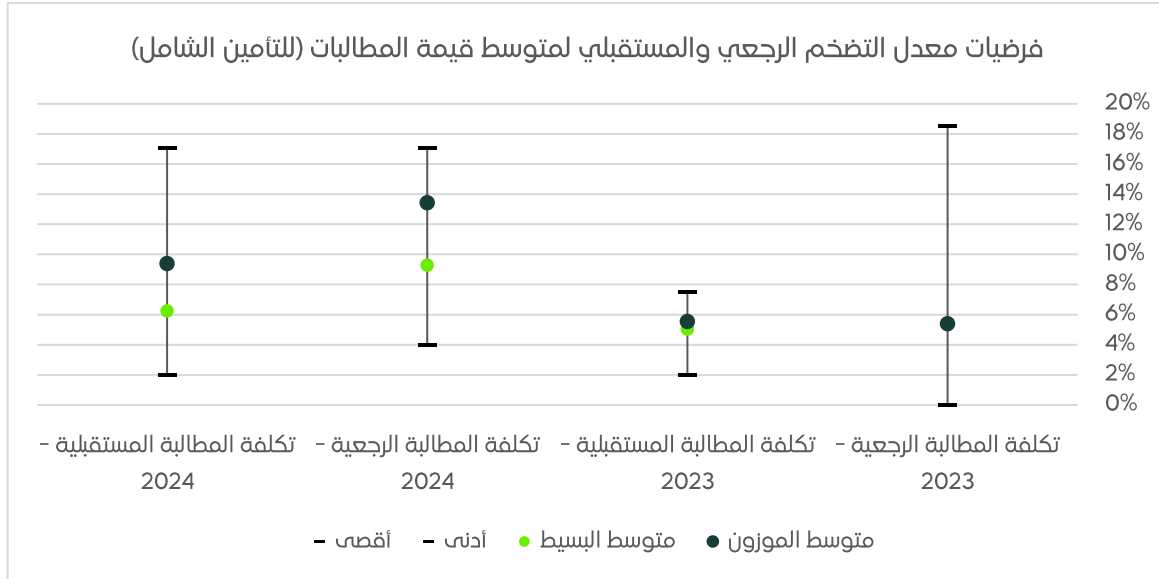
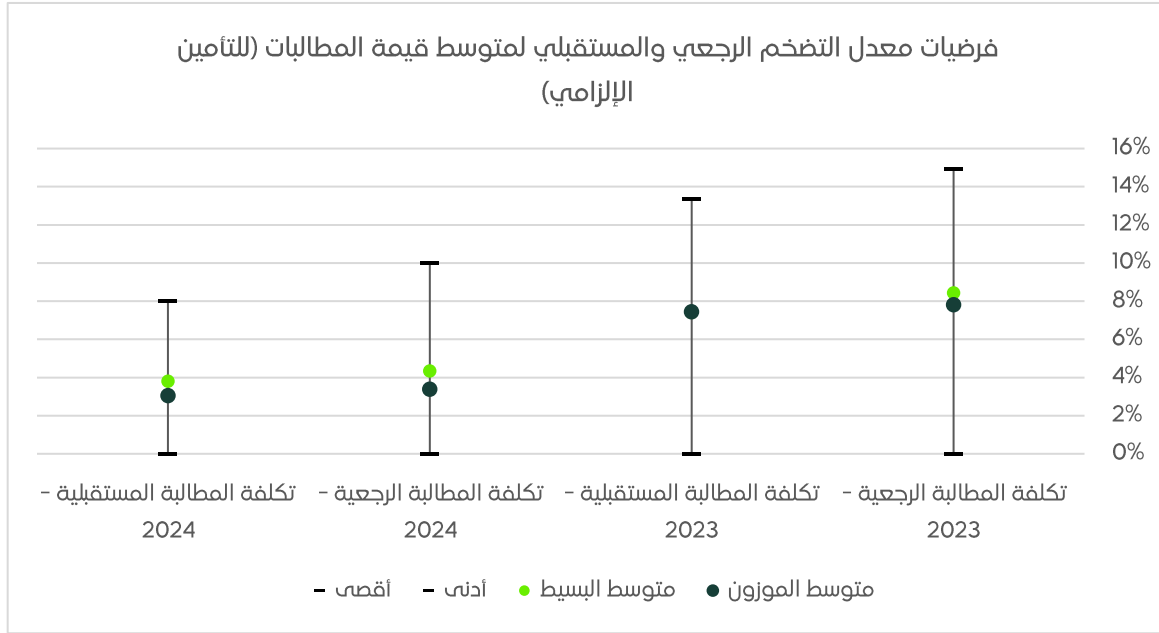
ومقارنتها مع نسبة المصروفات، لكل من تأمين المركبات الإلزامي والشامل في تقارير التسعير لعامي 2023م و2024م.



يتضح أعلاه أن الإكتواريين المعيّنين قد اعتمدوا على نسب مصروفات تتماشى مع خطة الأعمال، وهي أقل بشكل عام من نسب مصروفات العام الماضي. ولذلك، ومن أجل ربحية أعمال تأمين المركبات، سيكون من المهم تحقيق تلك الوفورات المخطط لها في المصاريف كنسبة من الأقساط. وفي الوقت ذاته، وحيث تم ذكر ملاحظة مماثلة في العام الماضي، يتضح أن شركات التأمين قد حققت هذا العام التخفيض المتوقع في خطة الأعمال لذلك العام.

5-2 تكلفة المطالبة لكل مؤمن له ومعدل التضخم

توضح الرسوم البيانية أدناه فرضيات التضخم المطبقة من الإكتواريين المعيّنين على تكلفة المطالبة لكل مؤمن له بناءً على النتائج التاريخية لتعكس التغيرات المحتملة في أسعار الأقساط الفنية المستقبلية.



* يستخدم المتوسط الموزون في الرسم البياني إجمالي أقساط التأمين المكتسبة خلال عمليتي التسعير لعامي 2023 و2024م كأوزان ترجيحية.

الملاحظة: الافتراضات الخاصة بعام 2023م المذكورة أعلاه تتعلق إما بالافتراضات التي تم استخدامها في عملية التسعير للعام الماضي أو، إذا كان ذلك ينطبق، بالافتراضات التي تم تحديثها منذ ذلك الحين.

بالنسبة للتأمين الإلزامي للأفراد، لوحظ انخفاض ملحوظ في استخدام اتجاهات/فرضيات معدل التضخم الرجعي (التاريخي) والمستقبلي مقارنة بتلك التي استخدمها الإكتواريين المعينين في العام الماضي. كما يعتبر متوسط معدل التضخم المستقبلي أقل من متوسط معدل التضخم الرجعي (التاريخي). بالإضافة إلى ذلك، ضاق النطاق الربيعي مقارنة بالعام الماضي. وفيما يتعلق بالمقارنة بين المتوسط البسيط والمتوسط الموزون، فإن المتوسط الموزون لمعدل التضخم الرجعي أقل قليلاً مما كانت عليه في العام الماضي والذي يمكن تفسيره بأن شركات التأمين الكبرى تميل إلى تحقيق تحكم أفضل في التكاليف نتيجة للاستفادة من اقتصاديات الحجم.

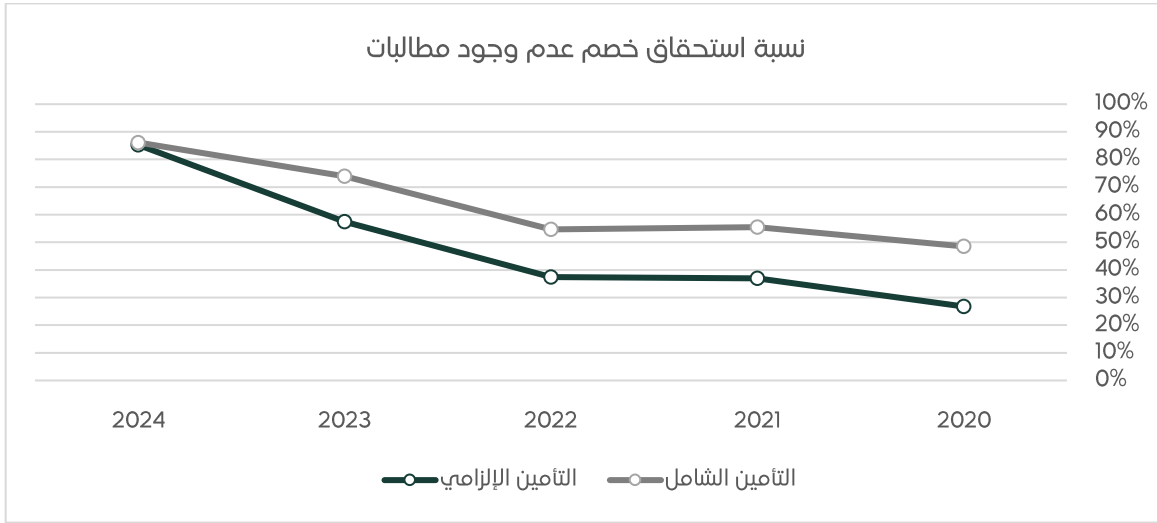
من ناحية أخرى، وبالمقارنة مع ما تم ملاحظته بالنسبة للتأمين الإلزامي للمركبات، فإن القيم المتوسطة للتأمين شامل، قد ارتفعت بشكل ملحوظ مقارنة بتلك التي استخدمها الإكتواريين المعينين في العام الماضي، خاصة بالنسبة لافتراضات معدل التضخم الرجعي. علاوة على ذلك، فإن الفارق بين معدل التضخم الرجعي والمستقبلي للقيم ليس كبيراً كما تم ملاحظته في العام الماضي. فيما يتعلق بالمقارنة بين القيم المتوسطة البسيطة والموزونة، يلاحظ قيم أعلى عند استخدام المتوسط الموزون مقارنة بالمتوسط البسيط.

في سياق التسعير الإكتواري، تعد التغييرات المذكورة أعلاه ذات أهمية، ويمكن أن تؤدي إلى تغييرات جوهرية في أسعار أقساط التأمين الفنية للشركات من سنة لأخرى.

وتتوقع الهيئة من الإكتواريين المعينين دعم جميع التغييرات الجوهرية في الفرضيات بتقديم مبررات واضحة وشرح مفصل لتأثير هذه التغييرات للإدارة العليا والإدارات المعنية بتفاصيل كافية.

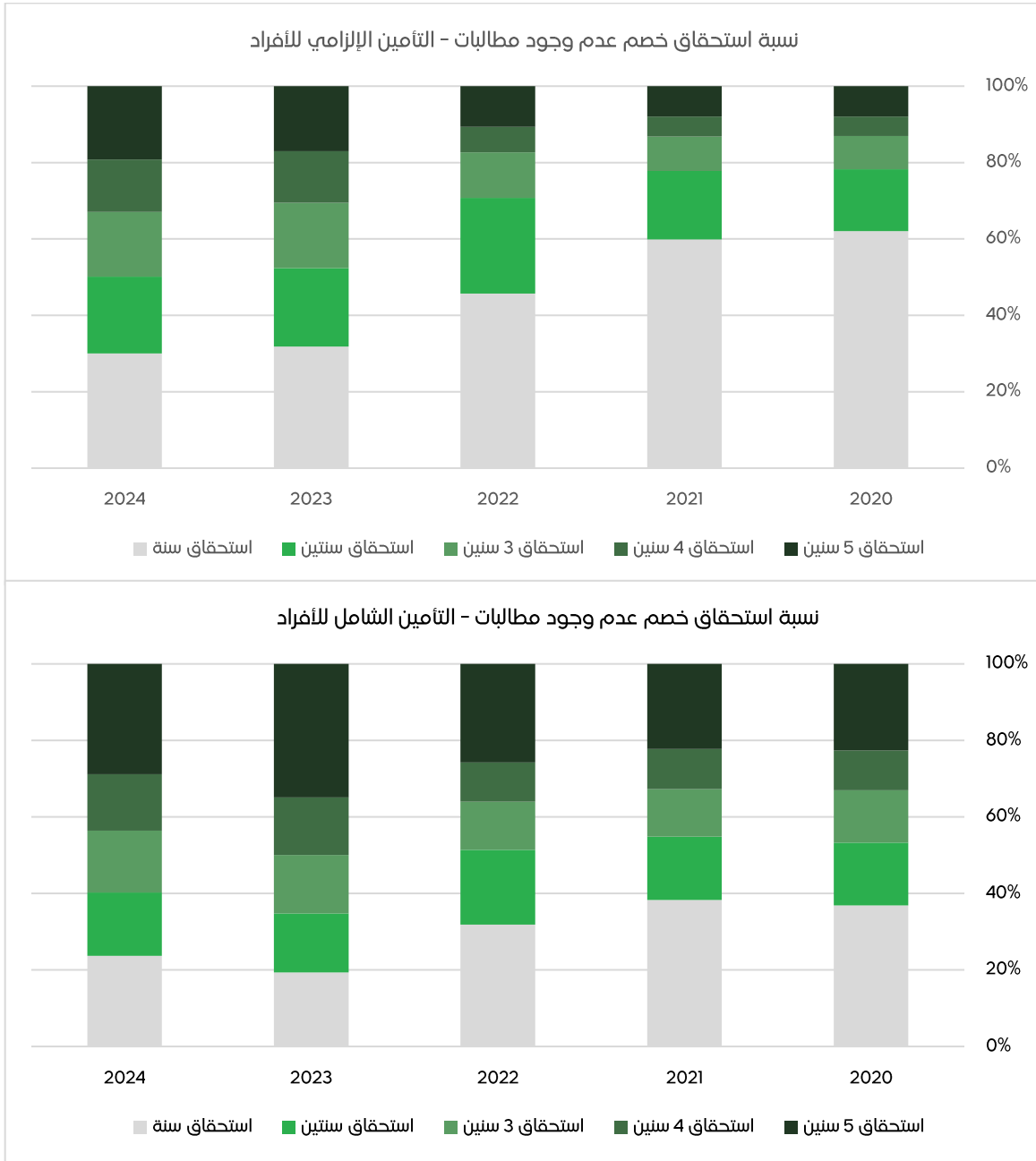
6-2 خصم عدم وجود مطالبات

بداية منذ تطبيق "خصم عدم وجود مطالبات" منذ منتصف عام 2018م، أدخلت عليه بعض التحسينات لمعالجة الملاحظات والتحديات الناشئة ولتلبية الأهداف الاستراتيجية. يوضح الرسم البياني أدناه نسبة حاصل وثائق التأمين المستحقين للخصم خلال السنوات الخمس الماضية حسب بيانات نجم.



كما هو موضح اعلاه، لوحظ أن نسبة المستحقين لخصم عدم وجود مطالبات في وثائق التأمين الشامل للمركبات أعلى بشكل ملحوظ من وثائق التأمين الإلزامي، ومع ذلك، في عام 2024م، أصبحت نسب الاستحقاق متقاربة جدًا لكلا الوثيقتين. مقارنةً بعام 2022م وما قبله، ارتفعت نسبة حاملي الوثائق المستحقين لخصم عدم وجود مطالبات بشكل ملحوظ في عام 2023م، واستمر هذا الاتجاه التصاعدي القوي حتى عام 2024م. ويرجع هذا التحول الكبير خلال العامين الماضيين بشكل رئيسي إلى تبسيط وتخفيف معايير الخصم في الربع الأخير من عام 2023م، حيث يعتمد حاليًا وبشكل كبير على سجل المطالبات للمؤمن عليهم، بينما كان في السابق يشمل أيضًا التزام حامل الوثيقة بتجديد جميع المركبات المسجلة باسمه. وفي حال عدم تضمين هذا التغيير بعد، فقد يستلزم ذلك إجراء تعديلات جوهرية على التسعير الفني من جانب الإكتواريين المعيّنين.

يوجد اعتبار مهم آخر في التسعير وهو نسبة السائقين المستحقين لكل مستوى من مستويات خصم عدم وجود مطالبات من عام واحد إلى خمسة أعوام. -توضح الرسوم البيانية أدناه متوسط نسبة الاستحقاق لكل مستوى- بشكل منفصل بالنسبة لكل من وثائق التأمين الإلزامي والشامل.



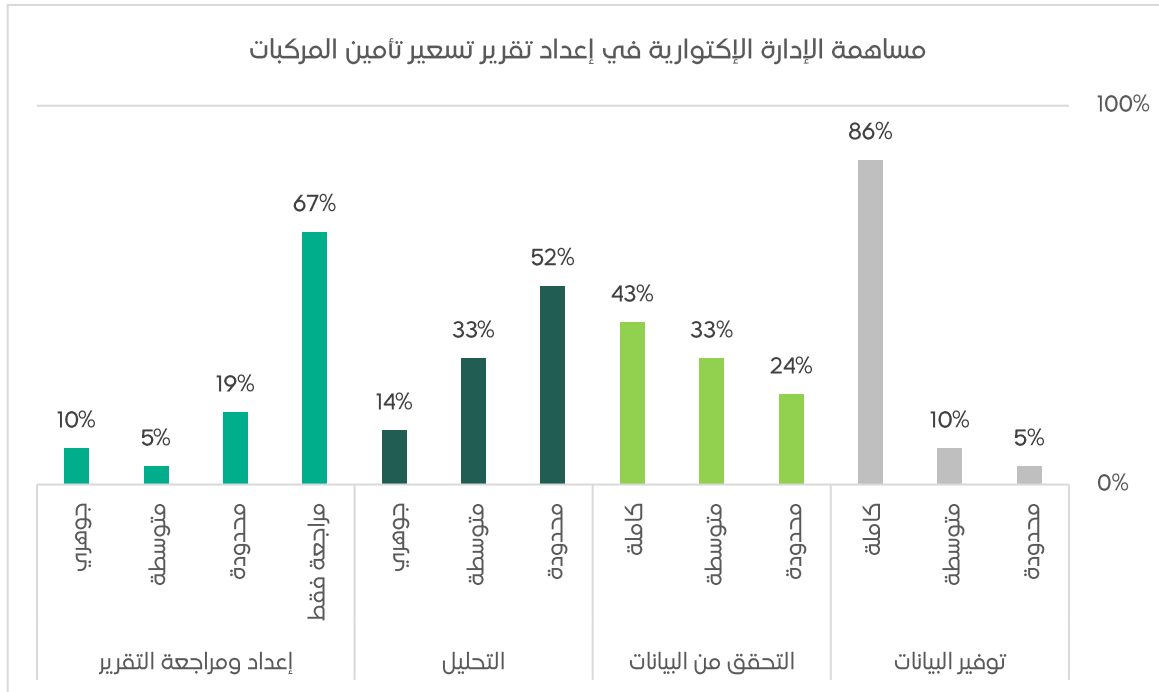
يُلاحظ أنه في كل من التأمين الإلزامي والشامل للمركبات، تتزايد نسبة حاصلي وثائق التأمين المستحقين لخصم عدم وجود مطالبات "استحقاق سنتين وما فوق" عاماً بعد عام حتى عام 2024م، مما يدل على وعي السائقين بالحفاظ على سجل القيادة الآمنة، وبالتالي تحسين معايير القيادة ورفع مستوى السلامة المرورية، ويمكن للإكتواري المُعيّن أخذ هذه الملاحظة كإحدى الاعتبارات المهمة أثناء وضعه للفرضيات.

كما يلاحظ خلال عام 2024م، استمرار اتجاه زيادة المستحقين لخصم عدم وجود مطالبات في التأمين الإلزامي للأفراد، ولكن بوتيرة أبطأ. بينما شهد التأمين الشامل بعض التراجع، حيث ارتفعت

نسبة المستحقين لخصم عدم وجود مطالبات (استحقاق سنة)، وانخفضت نسبة المستحقين لخصم عدم وجود مطالبات (استحقاق 5 سنوات). ومن المحتمل أن يعود ذلك إلى التعديلات التي تمت على قواعد الخصم في الربع الأخير من عام 2023م. وبالتالي، فإن جميع هذه التغيرات تؤكد أهمية متابعتها بانتظام من قبل الإكتواري المعين، وعكسها في التسعير الفني، وتحديث الأقساط في الوقت المناسب.

7-2 مساهمة الإدارة الإكتوارية

يوضح الرسم البياني أدناه مساهمة الإدارة الإكتوارية في شركات التأمين في كل مرحلة من المراحل الأربعة الرئيسة لإعداد تقرير تسعير تأمين المركبات، وهي: توفير البيانات والتحقيق من البيانات والتحليل وإعداد التقارير ومراجعتها.



يوضح الرسم البياني مستويات المسؤولية والمساهمة المتفاوتة في كل مرحلة. أما بالنسبة لمرحلتي توفير البيانات والتحقيق منها، أن غالبية الإدارات الإكتوارية الداخلية في شركات التأمين قد تولت المسؤولية بشكل كامل. في حين أنه يلاحظ محدودية مستوى المساهمة في مرحلة التحليل، على الرغم أننا نلاحظ أن ما يقارب نصف الإدارات الإكتوارية الداخلية في شركات التأمين قد أدت دورًا كبيرًا في إعداد التحليل.

أما فيما يتعلق بمرحلة إعداد ومراجعة تقرير التسعير الإكتواري، بقي دور غالبية الإدارات الإكتوارية الداخلية مقتصرًا على مراجعة التقرير الذي أعده الإكتواريين المعينين، ونسبة ضئيلة من تلك الإدارات اتخذت دورًا رئيسيًا في إعداد ومراجعة تقرير التسعير الإكتواري.

وبشكل عام، لا تزال الملاحظات المذكورة أعلاه لا تتماشى مع توقعات الهيئة، لا سيما أن جميع الإدارات الإكتوارية في الوقت الحالي أصبحت تحت إشراف إكتواري معتمد ومؤهل وحاصل على الزمالة في العلوم الإكتوارية من جمعية إكتوارية

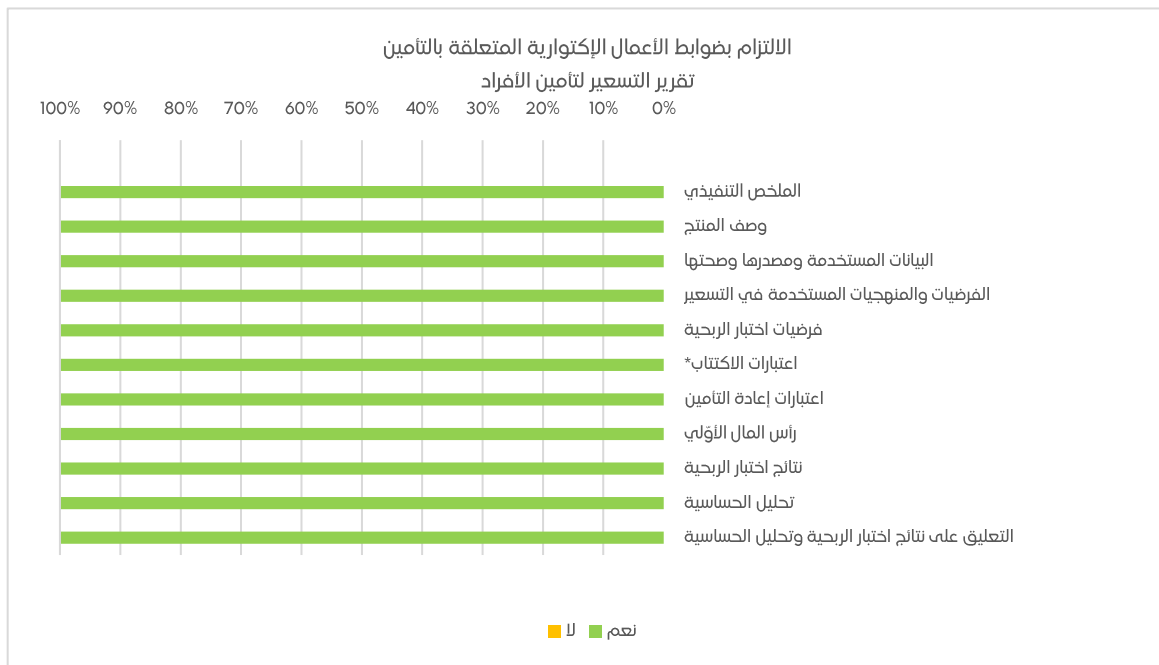
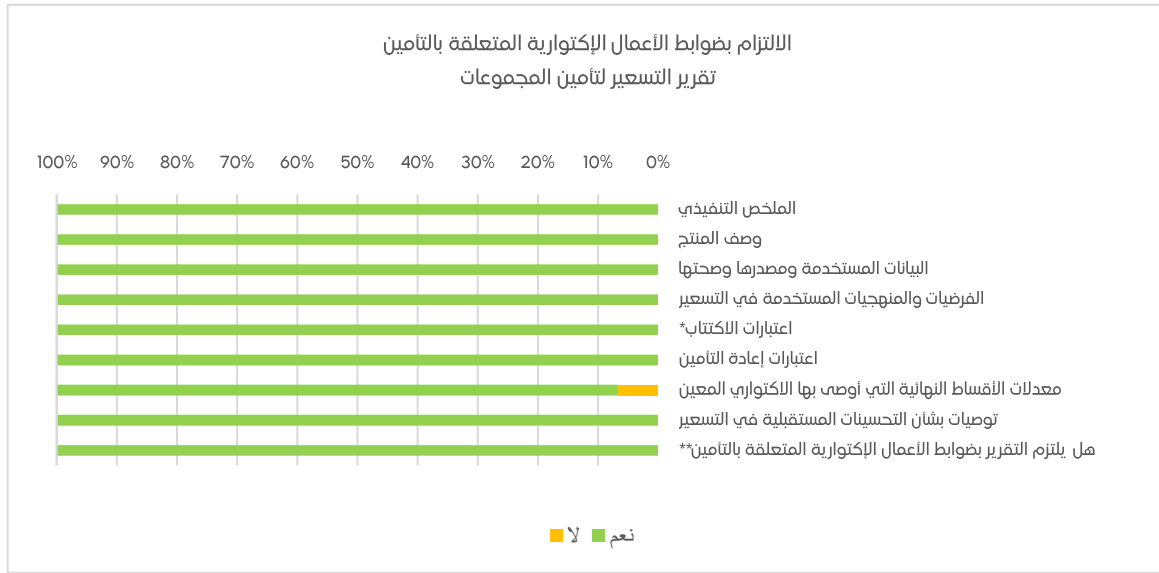
عليه، تتوقع الهيئة من الإدارة الإكتوارية في كل شركة تأمين أن تزيد مساهمتها بمرور الوقت في جميع مراحل إعداد التقرير بحيث تعتبر المساهمة الإجمالية في إعداد التقارير ذات أهمية كبيرة. وعلى وجه الخصوص، تتوقع الهيئة أن ترى جميع الإدارات الإكتوارية الداخلية تلعب دورًا نشطًا في مرحلة التحليل، تليها زيادة في دورها في مرحلة إعداد ومراجعة تقرير التسعير الإكتواري. وترى الهيئة أن هذه المشاركة الفعالة تعد أداة أساسية للتطوير المهني للإدارات الإكتوارية الداخلية في شركات التأمين، وخاصة للإكتواريين العاملين ضمن تلك الإدارات.

أيضا تتوقع الهيئة من إدارة الشركة توفير الموارد الكافية (البشرية والتقنية) للإدارة الإكتوارية الداخلية، بما يمكنها من القيام بدورها في إعداد التقرير المذكور أعلاه بفعالية.

3- تقارير التسعير الإكتواري - تأمين الحماية والادخار

1-3 الالتزام بضوابط الأعمال الإكتوارية المتعلقة بالتأمين

توضح الضوابط الحد الأدنى من متطلبات تقارير التسعير الإكتواري لتشجيع الإكتواري المُعين على إعداد تقارير تتماشى مع المعايير المهنية العالمية. يوضح الرسم البياني الوارد أدناه مدى استيفاء تقرير التسعير المُعدّ من قبل الإكتواري المعين للحد الأدنى من المتطلبات حسب نوع المُنتج.



*مثل حد التغطية المجانية والإفصاح الطبي وما إلى ذلك

**تحديثاً المادتين 39 و51

مقارنة بالعام الماضي، شهد القطاع التأميني تقدماً ملحوظاً في الالتزام بالحد الأدنى من المتطلبات. إذ تظهر الرسوم البيانية أعلاه التزاماً مثاليًا بالضوابط المتعلقة بتقرير تسعير الحماية والادخار (تأمين المجموعات وتأمين الأفراد).

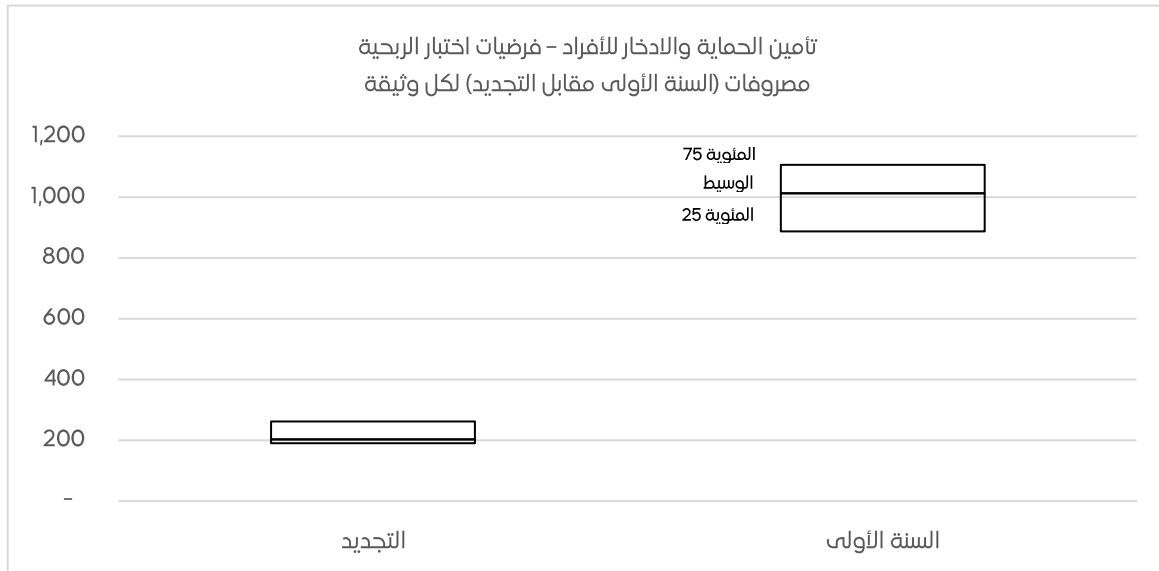
أما بالنسبة لتأمين المجموعات؛ لوحظ تحسن واضح في توثيق معدلات الأقساط النهائية الموصى بها من الإكتواري المعين. أما فيما يخص تأمين الأفراد؛ كان التحسن في تلبية متطلبات الحد الأدنى أكثر وضوحاً في مجالات متعددة؛ تشمل الملخص التنفيذي، واعتبارات الاكتتاب وإعادة التأمين.

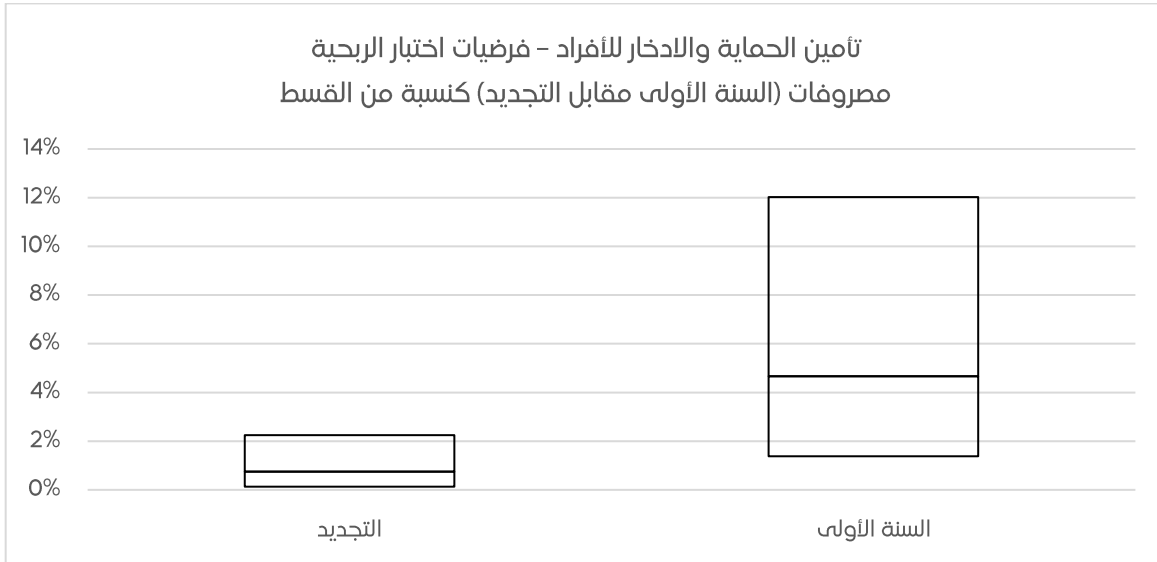
تتوقع الهيئة من الإكتواري المعين التأكد من استيفاء تقارير تسعير الإكتواري لتأمين الحماية والادخار مع جميع المتطلبات المذكورة ضمن ضوابط الأعمال الإكتوارية المتعلقة بالتأمين.

2-3 تأمين الحماية والادخار للأفراد - فرضيات اختبار الربحية

تتعلق إحدى المتطلبات في المادة (39) من ضوابط الأعمال الإكتوارية بإجراء اختبار لربحية منتجات الحماية والادخار للأفراد، ويغطي هذا القسم الفرضيات المستخدمة من قبل الإكتواري المعين لإجراء الاختبارات الربحية.

1-2-3 فرضية المصروفات (باستثناء العمولة)

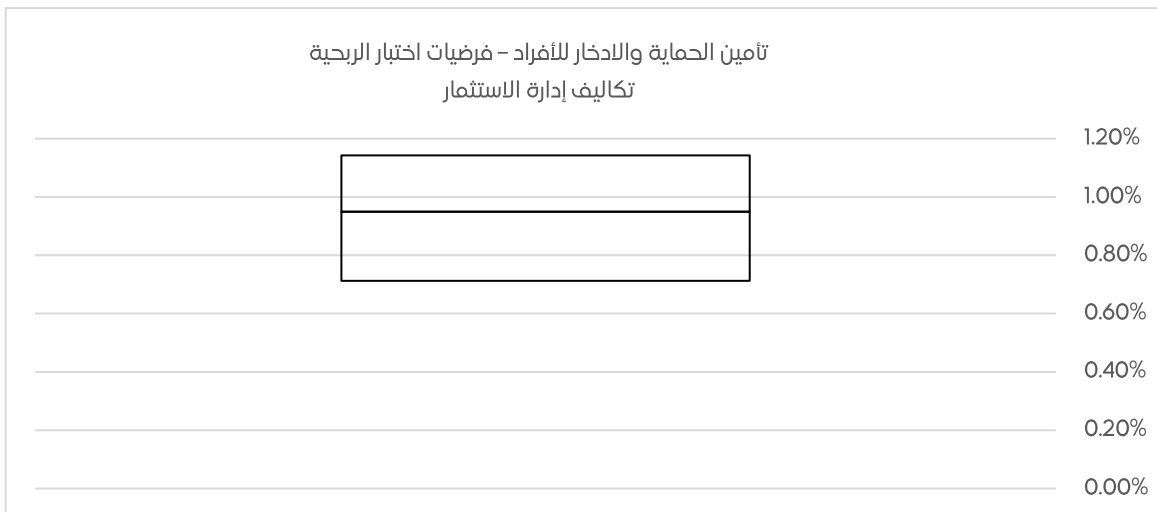




توضح الرسوم البيانية أعلاه تباين فرضيات المصروفات خلال السنة الأولى بين شركات التأمين بشكل كبير، كما ويتضح وجود نطاق ربعي أوسع بكثير للمصروفات المتغيرة (المعبر عنها كنسبة مئوية من القسط) وذلك مقارنة بالنطاق الخاصة بتكلفة الوثيقة الواحدة. ومع ذلك، يمكن ملاحظة نطاق ضيق جدًا لمصروفات التجديد، وقد يعزى ذلك إلى اختلاف الحجم بين شركات التأمين، حيث يتمتع بعضها بوفورات أفضل بسبب اقتصاديات الحجم، وبالتالي انخفاض تكاليف الاستحواذ في السنة الأولى مقارنة بغيرها.

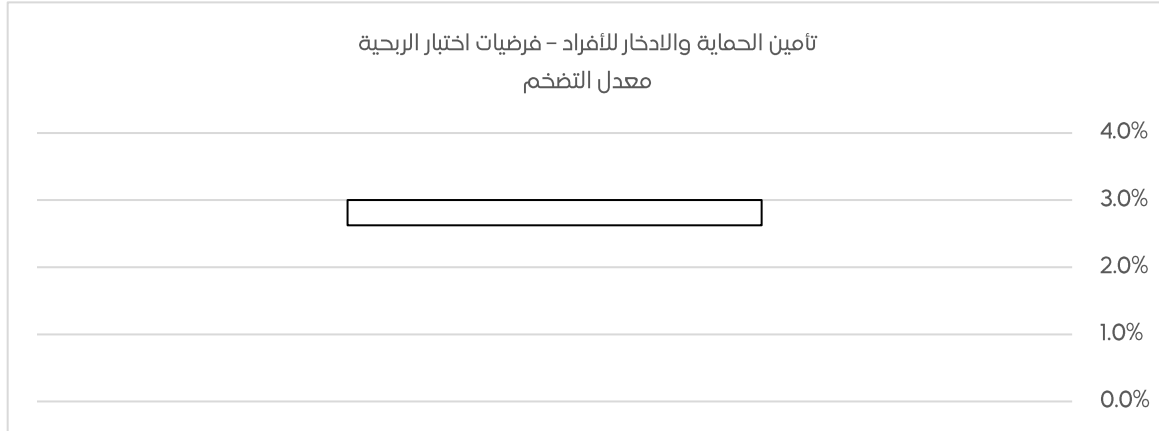
تتوقع الهيئة من الإكتواري المعين الاستمرار في مراقبة مصروفات الشركة، وعكس تلك المستويات عند وضع الفرضيات بشكل مناسب.

2-2-3 تكاليف إدارة الاستثمار



يوضح الرسم البياني أعلاه اختلافاً في فرضيات مصروفات إدارة الاستثمار بين شركات التأمين، وذلك ضمن نطاق ربعي ضيق نسبياً مع كون الوسيط قريباً من 1% من قيمة الصندوق الاستثماري، ويمكن أن تؤثر الفروق الطفيفة في رسوم إدارة الاستثمار على جاذبية منتجات التأمين الأساسية لحاملي الوثائق.

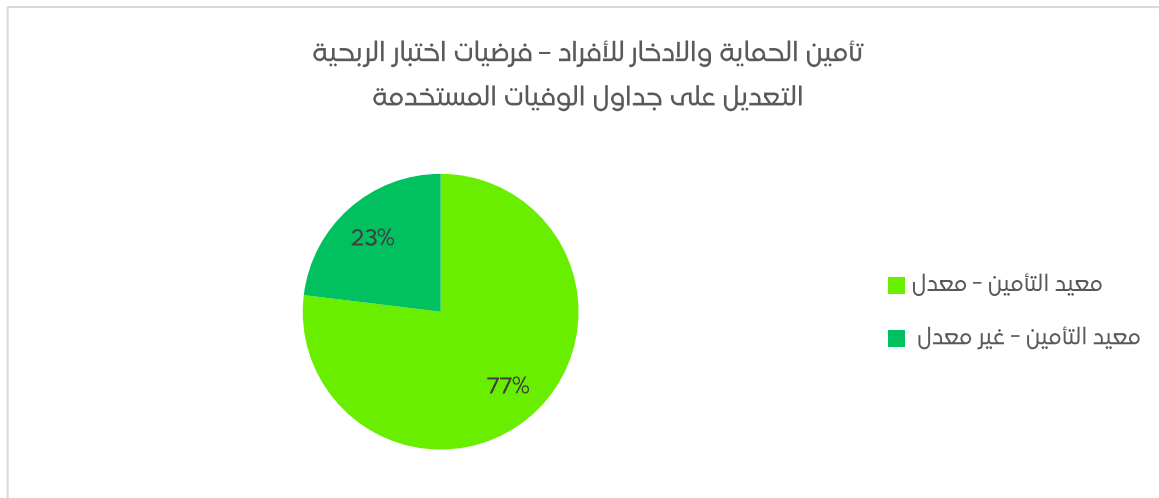
3-2-3 معدل التضخم



يوضح الرسم البياني أعلاه، تشابه فرضيات معدل التضخم بشكل عام بين شركات التأمين.

تتوقع الهيئة من الإكتواري المعين الاستمرار في مراقبة فرضيات التضخم المطبقة، ودعم الفرضية المستخدمة بالإشارة إلى مؤشرات القطاع الموثوقة والنتائج التاريخية لتحليل التكاليف للشركة.

4-2-3 معدل الوفيات

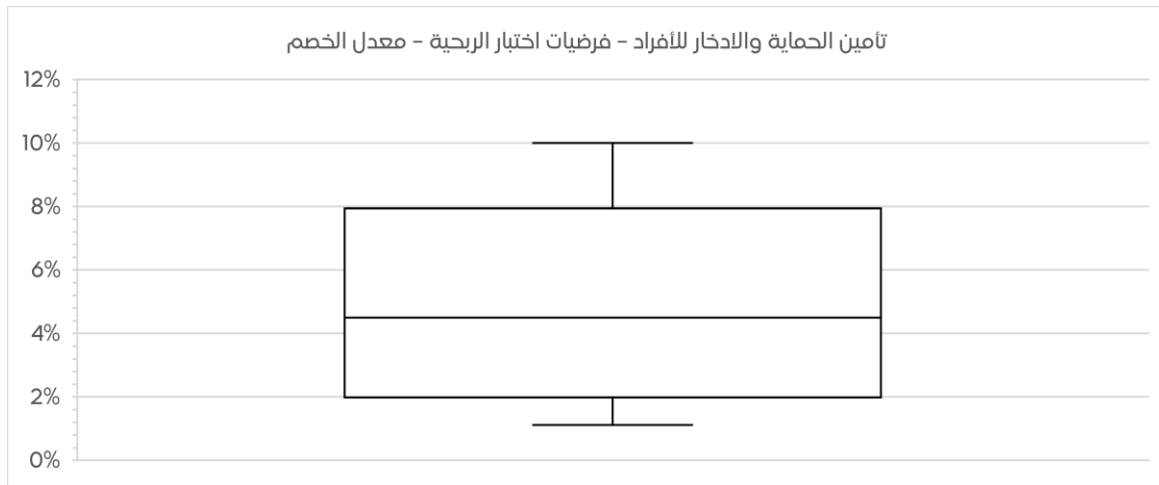


يوضح الرسم البياني الوارد أعلاه توزيع مصادر جداول الوفيات المستخدمة من شركات التأمين فيما يخص تأمين الحماية والادخار للأفراد، كما يبرز الأماكن التي جرى فيها تعديل على جدول الوفيات

الأطلي المُستمد من مصدر معين، ويتضح أنه، بسبب عدم توفر جدول وفيات محلي، فقد اعتمد جميع الإكتواريين المُعينين على مدخلات شركات مُعيدي التأمين في هذا المجال، مع قيام بعضهم بإجراء تعديلات عليها. ويُعد ذلك تحولاً ملحوظاً مقارنة بالعام الماضي، عندما أبلغت ثلث شركات التأمين فقط عن إجراء تعديل.

تتوقع الهيئة من الإكتواري المعين إجراء تقييم منتظم لمدى ملاءمة جداول الوفيات المستمدة من مصادر خارجية لسوق المملكة باستخدام عدد من المقاييس مثل تحليل المقارنة بين البيانات المتوقعة والفعلية، مع إجراء التعديلات حسب الحاجة.

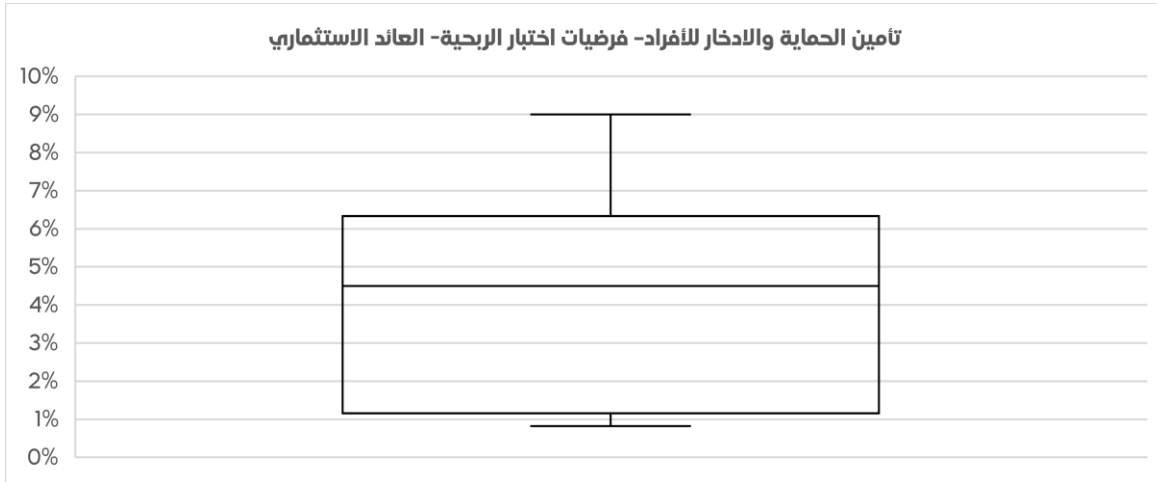
5-2-3 معدل الخصم



يوضح الرسم البياني أعلاه أن فرضيات معدل الخصم متباينة بشكل كبير بين شركات التأمين، ومن المتوقع أن يؤثر ذلك بشكل جذري على نتائج اختبار الربحية. علاوة على ذلك، وبالمقارنة بالعام الماضي، فقد انخفض وسيط معدل الخصم والنطاق الربحي لهذا المعدل، مما يتماشى مع التغيرات التي طرأت على البيئة الاقتصادية. وذلك على الرغم من أن القيم المئوية القصوى والمئوية 75 أعلى قليلاً مقارنة بالعام الماضي.

تتوقع الهيئة من كل إكتواري معين أن يكون قادراً على تبرير استخدام فرضية معدل الخصم المستخدم وأي تعديلات مُدخلة عليها، مع توضيح الأسباب المنطقية لأي اختلافات عن المقارنات المعيارية للقطاع.

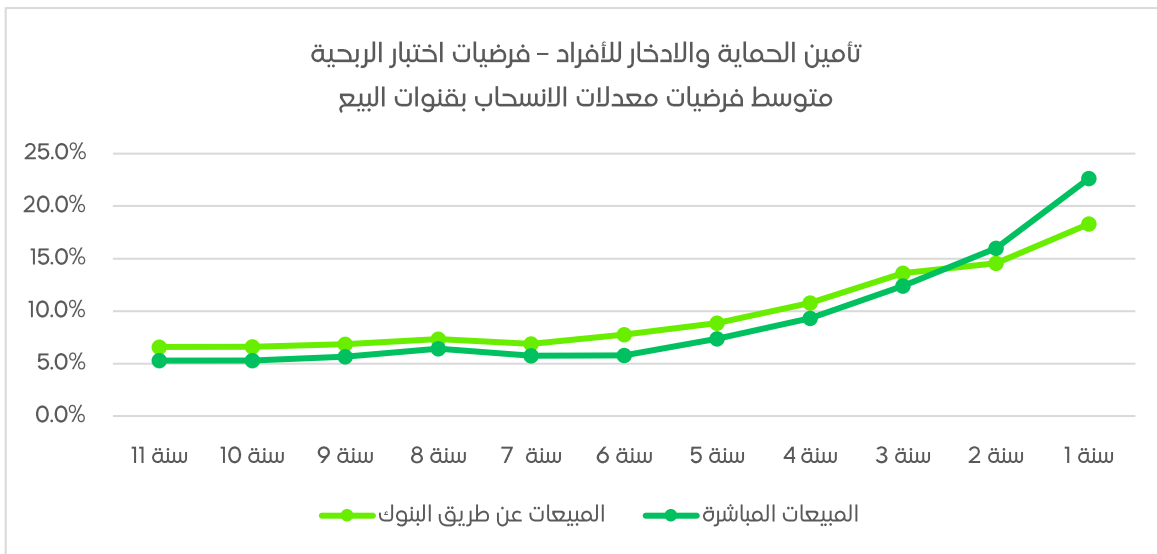
6-2-3 العائد الاستثماري



يوضح الرسم البياني أعلاه أن فرضيات العائد الاستثماري التي تستخدمها شركات التأمين لأغراض إجراء اختبار الربحية تختلف ضمن نطاق ربعي واسع. وعند مقارنة هذا الرسم البياني بالرسم البياني لمعدل الخصم الوارد في القسم السابق، يتضح تقارب الوسيط بين الرسمتين، على الرغم من أن نطاق القيم لافتراض العائد الاستثماري يبدو أنه انخفض، مما يشير على قدر من التحفظ في اختبارات الربحية التي أجراها الإكتواريين المعيّنين.

تتوقع الهيئة من كل إكتواري معين أن يكون قادرًا على تبرير فرضية العائد الاستثماري المُستخدم، بما في ذلك أي تعديلات مُدخلة عليها، مع مراعاة السياسة الاستثمارية للشركة وعروض المنتجات والأوضاع الاقتصادية.

7-2-3 معدلات الانسحاب

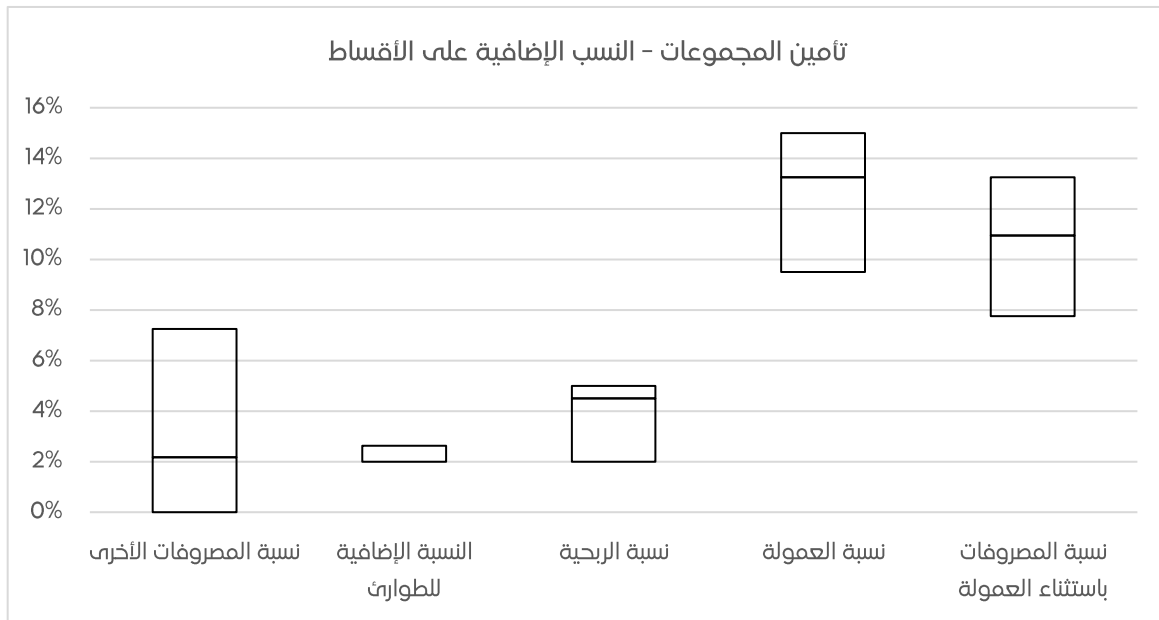


يوضح الرسم البياني أعلاه فرضيات معدلات الانسحاب السنوية لأعمال تأمين الحماية والادخار للأفراد حسب قنوات البيع كمتوسط بسيط لجميع شركات التأمين. ويتضح أنه في السنة الأولى، كان افتراض معدل الانسحاب عبر البنوك أقل بشكل ملحوظ مقارنة بقنوات البيع المباشرة، ومع مرور السنوات، يقل الفارق بين القناتين. وتجدر الإشارة إلى أن البيع عبر البنوك قد شهد نموًا متسارعًا مؤخرًا، وأخذ بالاعتبار حداثة هذه القناة، يتعيّن مراقبة تجربة الانسحاب عن كثب، وتحديث فرضيات التسعير حسب الحاجة في الوقت المناسب.

3-3 تأمين الحماية والادخار للمجموعات

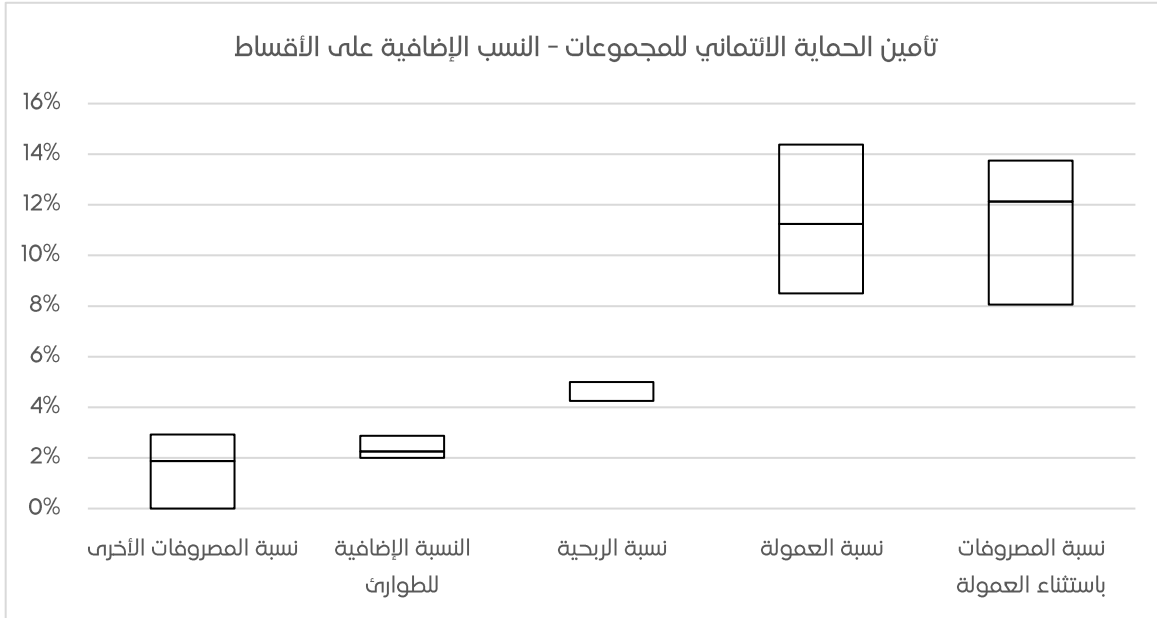
1-3-3 النسب الإضافية على الأقساط

1-1-3-3 تأمين المجموعات



يوضح الرسم البياني أعلاه وجود تباين واسع بين شركات التأمين في الفرضيات المستخدمة لتسعير تأمين الحماية والادخار للمجموعات، خاصة فيما يتعلق بنسبة المصروفات، ونسبة العمولة، ونسبة المصروفات "الأخرى"، مع وجود بعض التباين في نسبة الربحية، وقد اعتمدت شركات التأمين فرضيات متشابهة فيما يتعلق بالنسبة الإضافية للطوارئ.

2-1-3-3 تأمين الحماية الائتماني للمجموعات

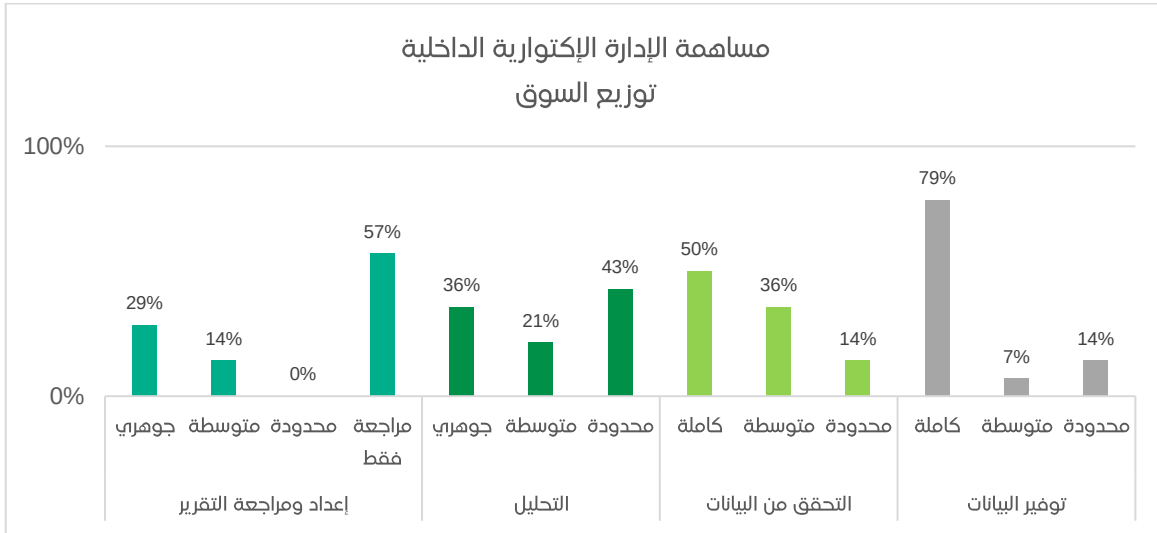


يوضح الرسم البياني أعلاه تفاوت واضح في غالبية الفرضيات المستخدمة لتسعير تأمين الحماية الائتماني للمجموعات والمتعلقة بنسبة المصروفات ونسبة العمولة. وعلى الرغم من ذلك، اعتمدت شركات التأمين فرضيات متشابهة فيما يتعلق بنسبة الربحية والنسبة الإضافية للطوارئ.

تتوقع الهيئة من كل إكتواري معين مراقبة الفرضيات المذكورة أعلاه عن كثب فيما يتعلق بأعمال تأمين الحماية والادخار للمجموعات وتأمين الحماية الائتماني للمجموعات مع توفير المزيد من البيانات واكتساب مزيد من الخبرات وتحديث هذه الفرضيات في الوقت المناسب، مع النظر في نتائج التحليلات الأخرى التي أجراها الإكتواري المعين. كما تتوقع الهيئة مراعاة التوافق مع نتائج تقرير دراسات الخبرة بالنسبة لفرضيات الرسوم الإضافية على المصروفات، وبالنسبة للنسبة الإضافية للطوارئ، ويمكن للإكتواري المعين النظر في مدى ملاءمة التوافق مع المنهجية ونتائج حسابات تعديل المخاطر التي تنفذ لأغراض المخصصات الفنية الإكتوارية.

4-3 مساهمة الإدارات الإكتوارية

يوضح الرسم البياني أدناه مساهمة الإدارة الإكتوارية في شركات التأمين في كل مرحلة من المراحل الأربعة الرئيسية لإعداد تقرير تسعير الحماية والادخار، وهي: توفير البيانات والتحقق من البيانات والتحليل وإعداد ومراجعة التقارير.



يُوضح الرسم البياني مستويات المسؤولية والمساهمة المتفاوتة في كل مرحلة. أما النسبة لمرحلة توفير البيانات والتحقق منها، فإن غالبية الإدارات الإكتوارية الداخلية في شركات التأمين قد تولت المسؤولية بشكل كامل. ومع ذلك، يظل مستوى مساهمة الإدارة الإكتوارية الداخلية محدودًا في مرحلة التحليل، على الرغم أننا نلاحظ أن ما يقارب نصف الإدارات الإكتوارية الداخلية في شركات التأمين قد أدت دورًا كبيرًا أو رئيسيًا في إعداد التحليل.

وبالمثل، فيما يتعلق بإعداد ومراجعة تقرير التسعير الإكتواري، اقتصر دور غالبية الإدارات الإكتوارية الداخلية على مراجعة التقرير الذي أعده الإكتواريين المعينين. كما لاحظنا أيضًا أن حوالي الربع من شركات التأمين لعبوا دورًا رئيسيًا في إعداد تقرير التسعير الإكتواري.

وبشكل عام، لا تزال الملاحظات المذكورة أعلاه لا تتماشى مع توقعات الهيئة، خاصة أنه على عكس الماضي، أصبحت الآن جميع الإدارات الإكتوارية تحت إشراف إكتواري معتمد ومؤهل وحاصل على الزمالة في العلوم الإكتوارية من جمعية إكتوارية.

عليه، تتوقع الهيئة من الإدارة الإكتوارية في كل شركة تأمين زيادة مساهمتها بمرور الوقت في جميع مراحل إعداد التقرير بحيث تعتبر المساهمة الإجمالية في إعداد التقارير ذات أهمية كبيرة. وعلى وجه الخصوص، تتوقع الهيئة أن تتولى جميع الإدارات الإكتوارية الداخلية دورًا نشطًا في مرحلة التحليل، إلى جانب زيادة في دورها في مرحلة إعداد ومراجعة تقرير التسعير الإكتواري. وترى الهيئة أن هذه المشاركة الفعالة تعتبر أداة أساسية لتطوير المهني للإدارات الإكتوارية الداخلية في شركات التأمين، وخاصة للإكتواريين العاملين ضمن تلك الإدارات.

تتوقع الهيئة من إدارة الشركة توفير الموارد الكافية (البشرية والتقنية) للإدارة الإكتوارية الداخلية، بما يمكنها من القيام بدورها في إعداد التقرير المذكور أعلاه بفعالية.

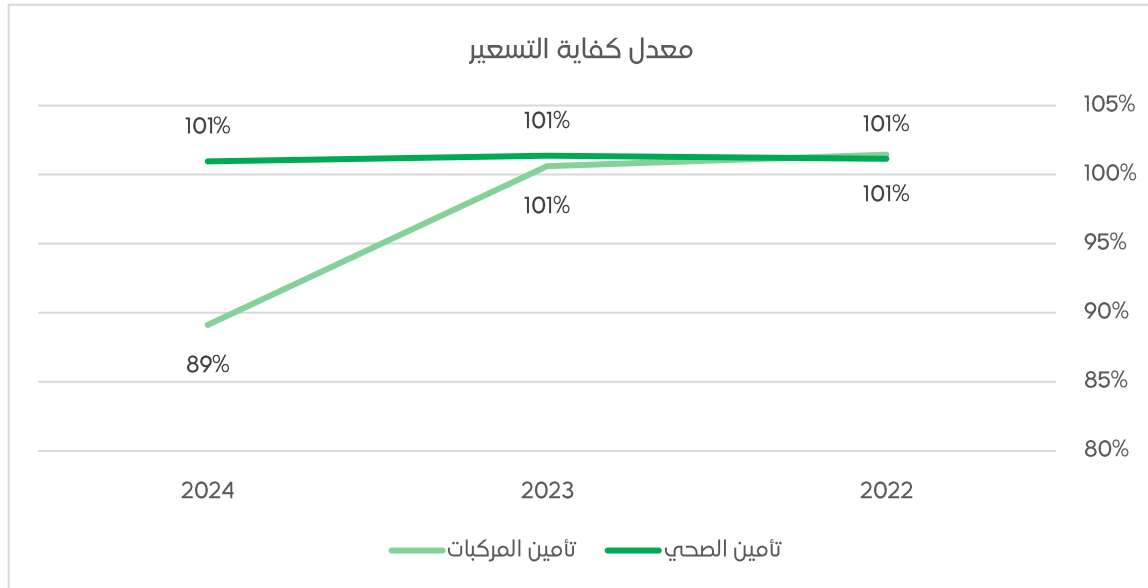
4- تقارير كفاية تسعير الإكتواري - تأمين الصحي والمركبات

1-4 معدل كفاية التسعير

في سوق التأمين التنافسي الحالي، يُعد معدل كفاية التسعير (والذي يُعرّف بأنه نسبة سعر البيع الفعلي إلى السعر الفني) أمرًا بالغ الأهمية لضمان الاستقرار المالي لشركات التأمين والالتزام في ممارسات الاكتتاب؛ وبالتالي تحقيق الربحية والاستدامة في قطاع التأمين. لذا من الضروري مراقبة الشركات لمعدل كفاية التسعير للحد من ممارسات الاكتتاب غير الصحية في القطاع، مثل حرب الأسعار واستراتيجيات التسعير غير العادلة، والتي قد تؤثر سلبيًا على كل من الربحية وحقوق المؤمن لهم والمستفيدين. وعند النظر إلى تقارير كفاية التسعير، إلى جانب مع نتائج المخصصات الفنية الإكتوارية، يمكن لإحصائيات معدلات كفاية التسعير أن تكون أيضًا مؤشرًا يساعد الشركة في تحديد الحاجة إلى تحديث الأسعار الفنية.

ولتحقيق الأهداف المذكورة أعلاه، وضعت الهيئة متطلبات لإعداد التقارير الدورية بشأن كفاية التسعير لفرعي التأمين الصحي وتأمين المركبات، وهما الفرعان الرئيسيان اللذان يشهدان عادة منافسة حادة. حيث يُطلب إعداد التقرير بشكل مشترك من قبل كبير مسؤولي الاكتتاب والإكتواري المعين في شركة التأمين.

يوضح الرسم البياني أدناه معدل كفاية التسعير الإجمالي لكل من فرعي التأمين الصحي والمركبات على مدار الثلاث سنوات الماضية:



حيث لوحظ بيع شركات التأمين وثائق التأمين الصحي -كإجمالي- بأسعار تقارب الأسعار الفنية في السنوات الأخيرة؛ ما يظهر مستوى عاليًا من الالتزام في ممارسات الاكتتاب. ومن جانب آخر، في تأمين

المركبات، على الرغم من تحقيق مستوى التزام جيد في عامي 2022 و2023م، إلا أن معدل كفاية التسعير انخفض بنسبة 12% في عام 2024م. كما يمكن أيضا رؤية معدل كفاية التسعير للقطاعات الفردية في كل من تأمين المركبات والتأمين الصحي اختلافاً كبيراً عن تلك التي شوهدت على المستوى العام.

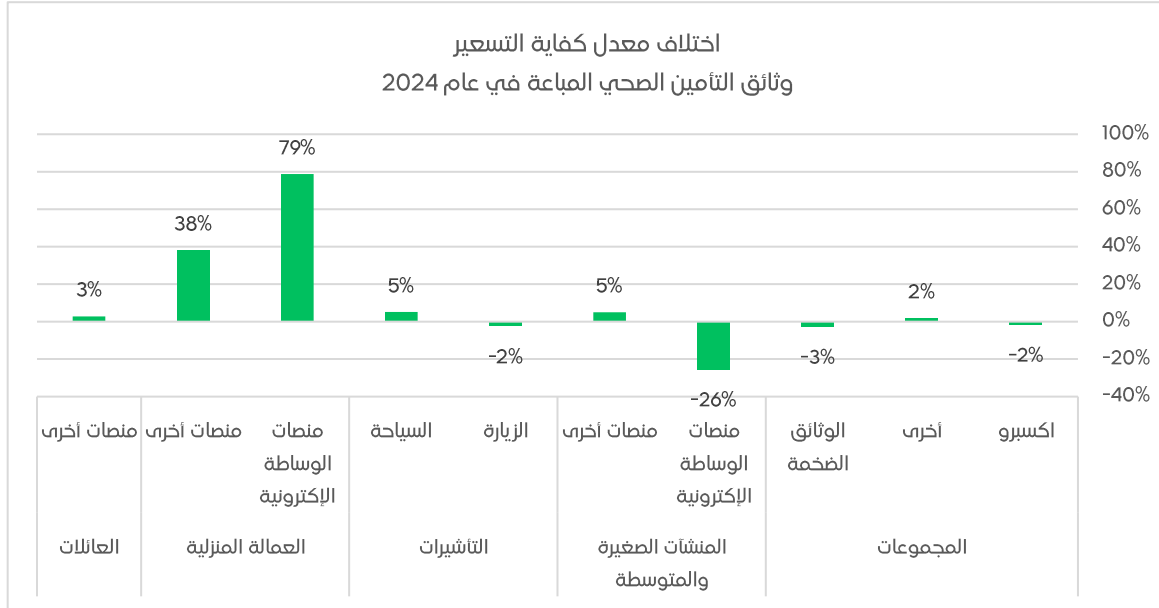
بناءً على مناقشاتنا مع عدد من شركات التأمين التي سجلت انخفاضا في معدل كفاية التسعير في تأمين المركبات، تبين أن أحد أسباب الانخفاض خلال عام 2024م هو التحديثات المتكررة التي أجرتها الإدارة الإكتوارية الداخلية على الأسعار الفنية، دون اعتمادها من قبل الإكتواري المعين لدى الشركة. بينما تعد التحديثات الدورية للأسعار الفنية أمراً ضرورياً، إلا أنه من المهم أيضاً أن تتوافق هذه التحديثات مع المتطلبات التنظيمية لتقارير كفاية التسعير الإكتواري، والتي تشترط أن تتبع الأسعار الفنية الأسس التي يحددها الإكتواري المعين لدى الشركة. ومن المتوقع أن يساهم الالتزام التام بالمتطلبات المذكورة أعلاه في تفادي الحصول على إحصائيات غير دقيقة لمعدل كفاية التسعير، مما يمكن إدارة شركة التأمين و/أو الهيئة من اتخاذ أي إجراءات تصحيحية لازمة بكل ثقة ودقة.

توقع الهيئة من شركات التأمين ما يلي:

- استخدام تقارير كفاية التسعير كأداة لتقييم نتائج قرارات الاكتتاب السابقة، وتوظيفها في توجيه استراتيجيات الاكتتاب المستقبلية لضمان استقرارها المالي.
- استخدام تقارير كفاية التسعير لتقييم دقة الأسعار الفنية، وتحديد الحاجة إلى تحديثها في الوقت المناسب، وخاصة من خلال ضمان وجود تواصل فعال بين إدارة الاكتتاب، ومدير الإدارة الإكتوارية، والإكتواري المعين.
- استخدام صلاحيات الاكتتاب المسموح بها في التسعير بشكل مسؤول، مع ضمان التوثيق والتبرير المناسب لأي خصومات مقدمة.
- تقييم مدى ملاءمة بيان تفويض الاكتتاب، مع الأخذ بالاعتبار نتائج الخصومات السابقة، وتعديله عند الضرورة بموافقة مجلس إدارة شركة التأمين.

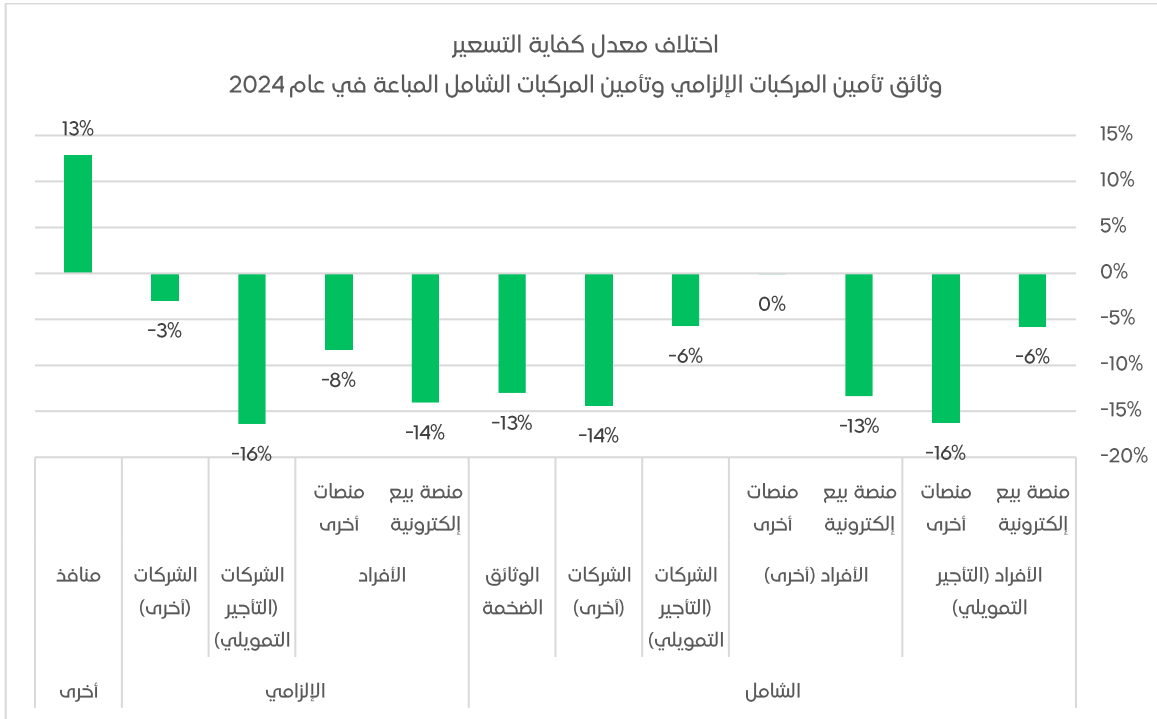
2-4 اختلاف معدل كفاية التسعير

يوضح الرسم البياني أدناه مدى اختلاف معدل كفاية التسعير بشكل منفصل لكل منتج من منتجات التأمين الصحي لعام 2024م:



لوحظ في عام 2024م، أن منتج وثائق المنشآت الصغيرة والمتوسطة (منتجات الوساطة الإلكترونية) أظهر أدنى معدل كفاية تسعير، مما يُسلط الضوء على المنافسة الحادة في البيع عبر منتجات الوساطة الإلكترونية، بينما سجل منتج التأمين الصحي الإلزامي للعمالة المنزلية أعلى معدل كفاية تسعير. إلا أنه ونظرًا لحدثة تطبيق منتج التأمين الصحي الإلزامي للعمالة المنزلية، فقد يكون من المبكر استنتاج دقة السعر الفني وبالتالي دقة معدل كفاية التسعير الموضح أعلاه. أما فيما يتعلق بالمنتجات الأخرى، فقد تم تسعيرها بشكل عام بما يتماشى مع توصيات الإكتواريين المعيّنين.

يوضح الرسم البياني أدناه إحصائيات مشابهة لمدى اختلاف معدل كفاية التسعير بشكل منفصل لكل منتج من منتجات تأمين المركبات الشامل والإلزامي للأفراد لعام 2024م:



ملاحظة: بالنسبة لـ "منافذ"، من المرجح أن تكون معدل كفاية التسعير أقل من قيمتها الفعلية على الرغم من القيمة العالية المذكورة أعلاه، حيث أن بعض الأكتواريين المعيّنين لم يقوموا بإجراء تسعير مستقل لـ "منافذ".

فيما يتعلق بتأمين المركبات، كما هو موضح أعلاه، سجلت جميع أنواع التأمين باستثناء منتجات منافذ والتأمين الشامل للأفراد (التأجير غير التمويلي عبر البيع المباشر) معدل كفاية تسعير أقل من 100%، مما ساهم في انخفاض معدل كفاية التسعير الإجمالي لعام 2024م.

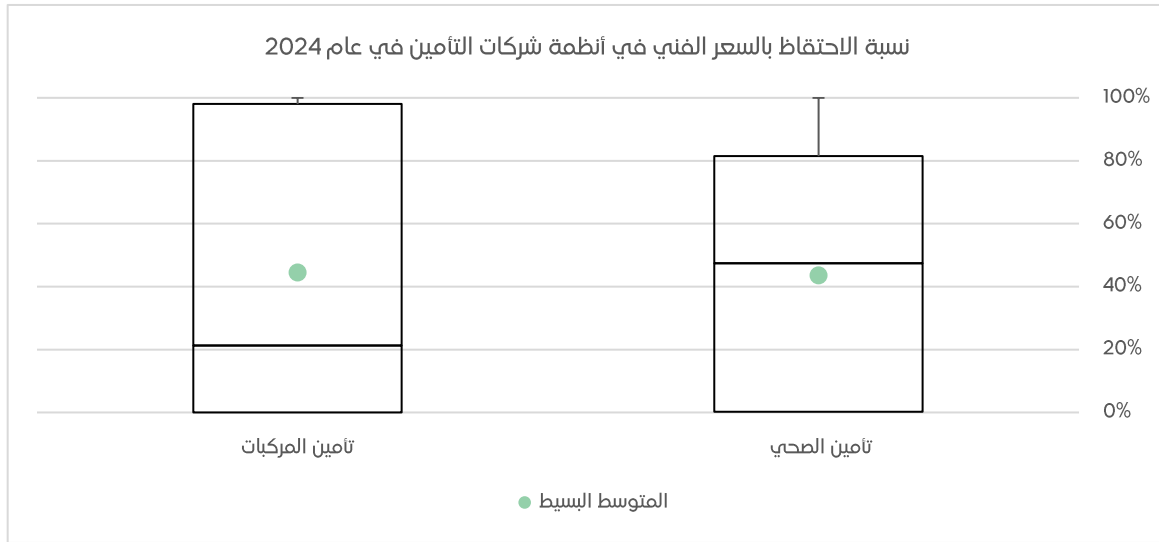
وفي هذا الخصوص، تتوقع الهيئة من شركات التأمين ما يلي:

- المراقبة والمتابعة الدقيقة لمعدل اختلاف معدل كفاية التسعير في كافة منتجات التأمين، واتخاذ إجراءات استباقية لمعالجة أي اختلافات جوهرية عن توصيات الإكتواري المعين.
- التركيز على تحسين معدل كفاية التسعير في أنواع التأمين ذات الأداء الضعيف، وخاصة في تأمين المركبات، حيث سجلت عدة فروع تأمين معدل كفاية تسعير أقل من 100%.
- إجراء تحليل دقيق لفروع التأمين التي سجلت معدل كفاية تسعير منخفض لتحديد الأسباب الجذرية، والعمل على إجراءات تصحيحية تهدف إلى تعزيز استراتيجيات التسعير العام، وتحسين الاستدامة على المدى الطويل.

3-4 أتمتة التقارير والبيانات

وفقاً لتعميم تقرير كفاية التسعير رقم (238) الصادر بتاريخ 16 يناير 2022م، و المتضمن لمتطلبات إعداد وتقديم التقرير، منها: أن يتم الاحتفاظ بالأسعار الفنية المحددة وقت بيع الوثائق وتسجيلها في أنظمة الشركة بطريقة موثوقة، إلا أنه لا تزال العديد من شركات التأمين تعتمد على الإجراءات اليدوية، على الرغم من أتمتة البعض لهذه العمليات بالكامل؛ ما قد يثير الشكوك بشأن دقة وموثوقية هذه البيانات. والإحصائيات الموضحة في الأقسام السابقة، وهو ما لوحظ أيضاً خلال زيارات تفتيش الهيئة لشركات التأمين .

ويوضح الرسم البياني أدناه نسبة الاحتفاظ بالسعر الفني في أنظمة شركات التأمين حتى نهاية عام 2024م:



يتضح من الرسم البياني أعلاه أن بعض شركات التأمين قد حققت أو تكاد تحقق نسبة أتمتة تصل إلى 100%، بينما لا تزال هناك شركات أخرى متأخرة في ذلك. حيث بلغ متوسط نسبة الأتمتة لديها إلى ما يقارب 50% فقط، بينما يلاحظ أن الوسيط في مستوى أقل في تأمين المركبات؛ ما يؤكد ضرورة بذل الشركات المتأخرة جهود مكثفة لرفع نسبة الأتمتة، ليس فقط لغرض ضمان موثوقية الإحصائيات، بل لتمكين الاستفادة من هذه الأداة التقنية بفاعلية وتحقيق عمليات اكتتاب أكثر انضباطاً وإجراء تحديثات دورية للأسعار الفنية.

تتوقع الهيئة من إدارة شركات التأمين ما يلي:

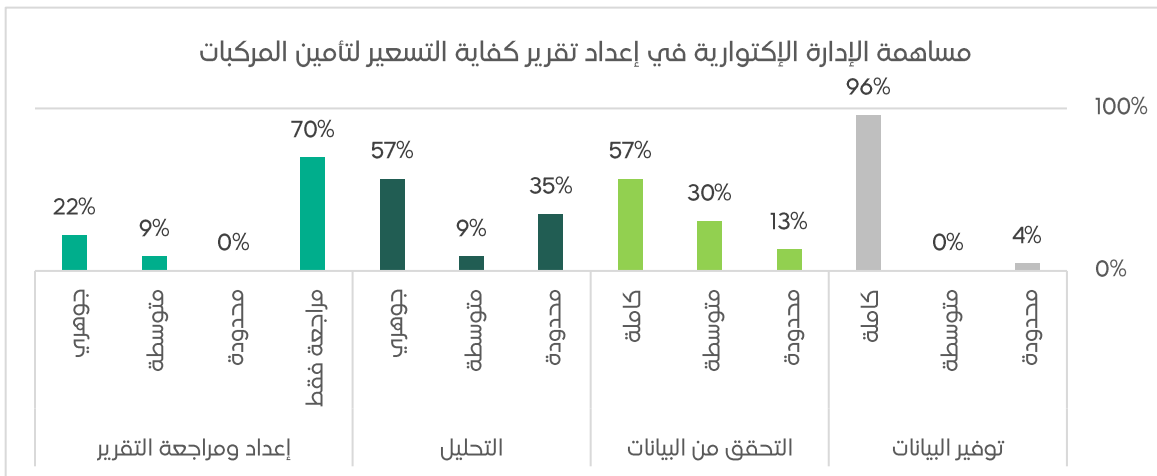
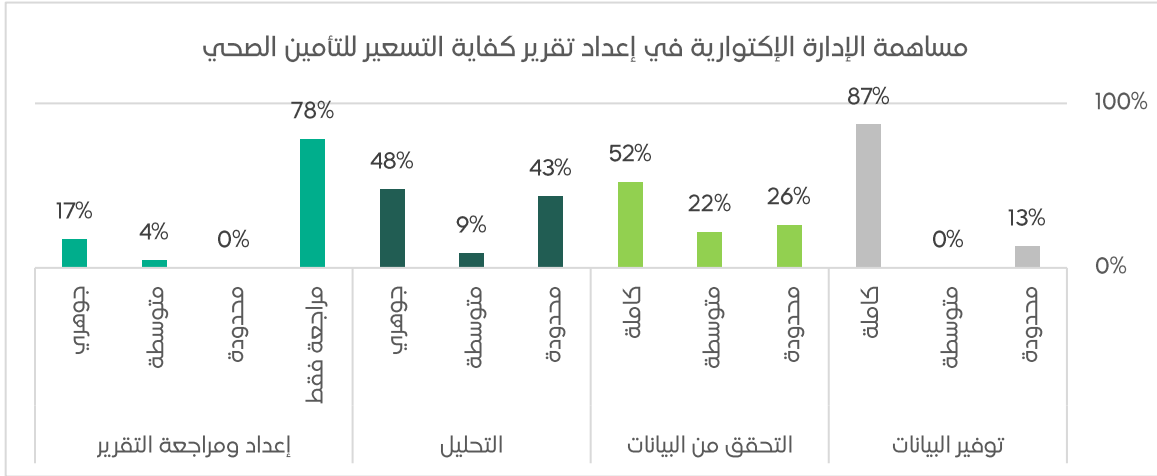
- ضمان موثوقية البيانات المستخدمة في إعداد تقارير كفاية التسعير.
- ضمان الأتمتة الكاملة لعملية إعداد تقارير كفاية التسعير.

تتوقع الهيئة من مدير الإدارة الإكتوارية ما يلي:

- إجراء عمليات تحقق دقيق للبيانات المستخدمة في احتساب معدل كفاية التسعير.
- تقديم الدعم الفني اللازم لإدارة الاكتتاب والإدارات المعنية لتنفيذ خطط الأتمتة، من أجل تحسين موثوقية التقارير.

4-4 مساهمة الإدارة الإكتوارية

يوضح الرسم البياني أدناه مساهمة الإدارة الإكتوارية في شركات التأمين في كل مرحلة من المراحل الأربعة الرئيسية لإعداد تقارير كفاية تسعير التأمين الصحي والمركبات، وهي: توفير البيانات والتحقق من البيانات والتحليل وإعداد ومراجعة التقارير.



يوضح الرسم البياني مستويات المسؤولية والمساهمة المتفاوتة في كل مرحلة. أما بالنسبة لمرحلتَي توفير البيانات والتحقق منها، فإن غالبية من الإدارات الإكتوارية الداخلية في شركات التأمين قد تولت المسؤولية بشكل كامل. في حين أنه يلاحظ محدودية مستوى مساهمة الإدارة

الإكتوارية الداخلية في مرحلة التحليل، على الرغم أننا نلاحظ أن ما يقارب ثلث الإدارات الإكتوارية الداخلية في شركات التأمين قد أدت دورًا كبيرًا في إعداد التحليل .

وبالمثل، فيما يتعلق بمرحلة بإعداد ومراجعة تقارير كفاية التسعير الإكتواري، فإن دور معظم الإدارات الإكتوارية الداخلية مقتصرًا على مراجعة التقرير الذي أعده الإكتواري المعين، لكن على الرغم من ذلك، نلاحظ أن نسبة متزايدة قد بدأت تتحمل مسؤولية كبيرة في إعداد التقرير .

وبشكل عام، لا تزال الملاحظات المذكورة أعلاه لالتماشى مع توقعات الهيئة، خاصة أنه على عكس السابق، أصبحت الآن غالبية الإدارات الإكتوارية تحت إشراف إكتواري معتمد ومؤهل وحاصل على الزمالة في العلوم الإكتوارية من جمعية إكتوارية.

عليه، تتوقع الهيئة من الإدارة الإكتوارية في كل شركة تأمين أن تزيد مساهمتها بمرور الوقت في جميع مراحل إعداد التقرير بحيث تعتبر المساهمة الإجمالية في إعداد التقارير ذات أهمية كبيرة. وعلى وجه الخصوص، تتوقع الهيئة أن ترى جميع الإدارات الإكتوارية الداخلية تلعب دورًا نشطًا في مرحلة التحليل، تليها زيادة في دورها في مرحلة إعداد ومراجعة تقرير التسعير الإكتواري. وترى الهيئة أن هذه المشاركة الفعالة تعد أداة أساسية للتطوير المهني للإدارات الإكتوارية الداخلية في شركات التأمين، وخاصة للإكتواريين العاملين ضمن تلك الإدارات.

أيضا تتوقع الهيئة من إدارة الشركة توفير الموارد الكافية (البشرية والتقنية) للإدارة الإكتوارية الداخلية، بما يمكنها من القيام بدورها في إعداد التقرير المذكور أعلاه بفعالية.

نسخة إلى:

- **الإكتواريين المعيّنين.**
- **مدراء الإدارات الإكتوارية.**